مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1أ، 2012، ص ص 39- 83

سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية (2002-2009)" التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية :حالتي دراسة

محمد المقداد *

ملخص

تناقش الدراسة سياسة تركيا الداخلية في ظل نظام الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى عام 2009، حيث شهدت الجمهورية التركية تغيرات داخلية ذات علاقة مباشرة بالإصلاح والتحديث تركزت على جوانب اقتصادية واجتماعية ونهج سياسي مدروس استحوذ بالتالي على تأييد مجتمعي واضح واهتمام كبير من قبل المتخصصين والمهتمين في دراسة النظم السياسية.

استندت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها "أن هناك ثمة علاقة ارتباطية بين النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" في تركيا وبين تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بمسائل الإصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي". ولتوضيح ذلك ناقشت الدراسة كلاً من دور الحزب الحاكم في مجال التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية (كحالتي دراسة)، كونهما تعتبران من أولويات النقاش والبحث في المسائل الداخلية التركية وفي التعرف على منهجية النظام السياسي في التعامل بما ينسجم مع متطلبات كل منهما. واستخدمت الدراسة كلاً من المنهج الوظيفي وتحليل النظم وتحليل المضمون وذلك لتوضيح العناصر ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات يتمثل أبرزها أن هناك العديد من القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وتبقى ذات تأثير على منفذ القرار في الحكومة التركية، كالمؤسسة العسكرية واحترام القواعد الدستورية المتعلقة بعلمانية الدولة، والحفاظ على قومية تركيا الواحدة، علماً أنّ العديد من الجوانب الإيجابية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية تحققت، بالإضافة إلى بعض القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية منذ تسلم "حزب العدالة والتنمية" السلطة عام 2002.

الكلمات الدالة: حزب "العدالة والتنمية"، سياسة تركيا الداخلية، الإصلاح والتحديث، التنمية الاقتصادية، الأكراد.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* معهد بيت الحكمه، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المقدمة والإطار النظري للدراسة:

لقد دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 مرحلة جديدة في سياساتها الداخلية، قوامها التفاعل المجتمعي القائم على مواجهة التحديات الداخلية كالاقتصادية، واحتواء المشاكل العرقية والطائفية (الأكراد والأرمن)، والقوى المؤثرة في الحياة السياسية كالمؤسسة العسكرية، والقدرة على عدم تخطي حدود الدستور المحافظ على التعاطي مع العلمانية التي قامت عليها دولة تركيا الحديثة عام 1923 إلى جانب إبراز الهوية الإسلامية. كما وباتت تركيا تنحى في علاقاتها الدولية نحو إبراز قرارها الأقرب إلى الاستقلالية، فلم تعد جزءاً تابعاً للمسارات والمحددات التي طالما ارتبطت بها تركيا مع سياسة المنظومة الغربية منذ عقود، حيث يعمل الحزب الحاكم بمنهجية قوامها الانفتاح على المجتمع الدولي وتحسين العلاقات الإقليمية مع كافة أطراف الحوار، وذلك بغية توسيع قاعدة المصالح بناءً على مقومات الدولة القادرة ذات الإمكانات البشرية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى فهم متطلبات اللعبة الدولية وظروفها الحالية والمرتكزة على التوازن والأخذ بمسار الاعتماد المتبادل في تنمية المصالح المختلفة، وذلك باستثمار البعد (الجيوبولتكي) لتركيا والارتباطات التاريخية مع سياسات الدول الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

إن المرتكزات الرئيسية التي تستند عليها السلطة التركية الحاكمة ترتبط باستحقاقات نظرية وعملية داخلية ودولية، فالاستقرار السياسي في ذهنية تيارات حزب العدالة والتنمية يُجَسدً بالنهج التوافقي ويرتكز على الأخذِ بمتطلبات "الديمقراطية المحافظة"، بمعنى احتواء مراكز القوى المجتمعة التقليدية المؤثرة واستيعاب أدوات تدخلها وتأثيرها، حيث تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية هذا المفهوم (الديمقراطية المحافظة) ليستند عليه كنظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه روح الحداثة والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب آخر.

إن علمانية الدولة التركية والتي باستمرار تَحرُص عليها المؤسسة العسكرية، وتبرر أسباب تدخل هيئة الأركان في التوجهات السياسية والمجتمعية المغايرة لمصالحها، هي التي دفعت بإسلامية حزب العدالة والتنمية الذي تشكل عام 2001 على إنقاض حزبي الرفاه والفضيلة – بعد تفككهما نتيجة ضغوطات الجيش – جعلت قيادات حزب العدالة والتنمية برئاسة "أردوغان" يستوعب لِعبة القبول والتوافق واحتواء وسائل المعارضة ذات التأثير المباشر على استمرارية السلطة التنفيذية والتشريعية، مما دعا الخطاب الرسمي لأن يفهَّم بأن الدولة تتقدم خطوة على الدين، وأن لا تفرض مبادئ الإسلام من أعلى، والوقوف مع كافة جماعات الضغط في صف واحد، ثم البدء بالحوار والتفاوض للوصول إلى حلول وسطية ومعتدلة.

وفيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة بالاستقرار الأمني، فيحرص الحزب الحاكم على المضي ضد حزب العمال الكردستاني، على ضوء أيديولوجية الحفاظ على قومية تركيةٍ موحدةٍ، باعتبار ذلك قاعدة دستورية في الحرص على مواجهة أية تمردات انفصالية، في المقابل العمل على استمالة الأفراد بإعطاء حقوقهم المتساوية وتقديم الخدمات المتكاملة وبتوزيعٍ أمثل للموارد على كافة أفراد الدولة وتجمعاتهم، أو على أسس تكافؤ الفرص واحترام الخصوصية العرقية وتفهم وجود ثقافات فرعية كما هو موجود في دول العالم التي لديها أقليات عرقية ودينية وطائفية. أما في الجانب الإداري الاقتصادي، استطاع الحزب الوصول إلى السلطة بالنهج العملي التاريخي لرموز السلطة الذي استحوذ على ميول الناخب التركي وتأييده لأعضاء حزب العدالة والتنمية، فكانت تجربة الناخب لهم على ضوء قياداتهم الناجحة للإدارات المحلية خاصة البلديات للمدن الرئيسية، حيث بات يلمس المواطن التركي توفير الخدمات المتكاملة وقدرة الإدارة الجادة على العمل بأدوات متوفرة قوامها الحرص على المصلحة العامة بالرقابة والمحاسبة، وهي نفس الوسائل التي استخدمتها السلطة الحاكمة منذ عام 2002 وحتى نهاية حدود فترة الدراسة ممثلة بنهاية عام 2009، وذلك بغية في التعامل مع الجانب الاقتصادي وتنميته، مما جعل الناتج المحلي الإجمالي يتضاعف خلال فترة زمنية قصيرة، إلى جانب تعزيز إيجاد فرص إضافية لتوسعة نشاط الاقتصاد التركي، كفتح الحدود وإلغاء تأشيرات الدخول وتشكيل مجالس للتعاون مع الدول المحيطة لزيادة حجم التجارة المتبادلة واستقطاب الاستثمارات الدولية الجديدة، وتمكين الشركات الاقتصادية التركية من الاستفادة في إقامة مشاريع استثمارية في الدول المجاورة.

بناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية لتسهم في تشخيص واقع الدولة التركية على الصعيد الداخلي في ظل نظام الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" الذي تسلم السلطة على أثر الانتخابات التشريعية عام 2002 وكسب نتائج الانتخابات ثانية عام 2007 وبزيادة تأييد مجتمعي وصلت إلى قرابة (47%) من مجموع الناخبين، مما يستحوذ البحث في التعرف على أسباب الفوز واستمرارية تأييد المواطن التركي لأعضاء الحزب الحاكم.

لهذا تقسم الدراسة إلى إطار نظري عام يتناول الأهداف والأهمية، المشكلة البحثية وتساؤلاتها، الفرضيات والمتغيرات، المنهجية والدراسات السابقة، وإلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول دراسة النظام السياسي في تركيا. ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والوصول إلى الحكم.

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والسياسية الداخلية.

المطلب الأول: دراسة عامة لتجربة الحزب الإصلاحية.

المطلب الثاني: الحزب الحاكم والتحديات الداخلية (التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية:حالتي دراسة)

1-1 أهداف الدراسة:

تتمثل أبرز أهداف الدراسة بما يلي:-

1- التعرف على واقع النهج السياسي الداخلي لحزب "العدالة والتنمية "الحاكم في تركيا، ومدى تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بجوانب الاصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي.

2- توضيح تركيبة النظام السياسي في تركيا وعلاقة المؤسسات الرئيسية مع بعضها البعض.

3- الوقوف على الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

4- تشخيص دور الحزب الحاكم في تركيا في التنمية الاقتصادية ورؤيته في التعامل مع حقوق الأقليات كمشكلة الأكراد.

2-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ظل تحولات النهج السياسي التي يسير عليها الحزب الحاكم في تركيا منذ تسلمه السلطة عام 2002، حيث يعتبرها المهتمون والمراقبون بأنها مرحلة تحول واضح في الشأن الداخلي والسعي في نهج الإصلاح والتحديث الذي يخدم حاضر الدولة التركية ومستقبلها. وبناءً عليه، يمكن تبيان أهمية الدراسة من منطلق الأهمية العلمية من جانب، والأهمية العملية من جانب آخر.

i. **الأهمية العلمية:** تنبثق الأهمية العلمية من التعرف على قدرة الأحزاب في توظيف التحديات التي تواجه واقع الدولة وتركيبتها الداخلية في مساعيها للوصول إلى السلطة، وتحديد المسائل التي يستثمرها حزب العدالة والتنمية في المحافظة على التأييد الشعبي لضمان استمراريته في السلطة.

ii. **الأهمية العملية:** تستند على تحليل رؤية حزب العدالة والتنمية في عملية تغيير النهج اللازم لمعالجة القضايا الداخلية التي تسهم في تغيير واقع الظروف المجتمعية والاقتصادية التي تعيشها تركيا، والتعرف على طبيعة الأسباب التي جعلت من الحزب مقبولا في تعامله مع القضايا الداخلية.

3-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر المرحلة الحالية في عهد الدولة التركية الحديثة، من المراحل الانتقالية التي لعب الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" في تدشينها معتمداً بذلك على النسبة الجماهيرية العالية التي أيدته في الانتخابات البرلمانية عامي (2002 و2007)، وذلك بناءً على ما اكتسبه أعضاؤه من سمعة بسبب إنجازاتهم في الإدارات المحلية وما تحقق ضمن مجالات الإصلاح المتعددة وبشكل ملموس خاصة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. لذا تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع النهج السياسي لسلطة الحزب الحاكم في تركيا والذي ارتبط بعمليات إصلاحية عمل قادة الحزب على إحداثها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وتبرز إشكالية الدراسة بأن سياسة الحزب الحاكم المتنامية في أحداث التغييرات، تبقى متأثرة بمحددات دستورية من جهة، وبين هوية الحزب الاسلامية من جهة أخرى، مما يبلور سيطرة السياسة المزدوجة للحزب بين التماسك المجتمعي لضمان استمرارية تأييد الناخب، وبين تطلعات الحزب في إظهار خصوصية الهوية التركية بعيدا عن التدخلات المختلفة.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجمل التساؤلات التالية ذات العلاقة بالأهداف التي تقوم عليها المشكلة البحثية:

- ما طبيعة السياسة الداخلية العامة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى عام2009؟
- ما هي القوى الداخلية المؤثرة على السياسة العامة في تركيا؟
- ما هي أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التركية؟
- ما هي طبيعة التشريعات التي اعتمدها الحزب الحاكم وبما تتناسب مع مسيرته الاصلاحية؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية التحديث في تركيا؟
- كيف يتعامل الحزب الحاكم مع المسائل الداخلية، كالتنمية الاقتصادية والمسألة الكردية؟

4-1 فرضية الدراسة:

بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها، تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

"إن هناك ثمة علاقة ارتباطية بين النهج السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا وبين تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بمسائل الإصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي. كما وينبثق عن هذه الفرضية كل من الفرضيات الفرعية التالية:-

- يوجد علاقة إيجابية بين المبادىء العامة ومنطلقات السياسة الرئيسية لحزب "العدالة والتنمية" وبين فوزه في الانتخابات التشريعية في عامي 2002 و2007.
- هناك علاقة أرتباطية بين مؤشرات النمو الاقتصادي – كزيادة معدل دخل الفرد وخفض نسبة البطالة والتضخم وزيادة حجم الاستثمارات – وبين دور سلطة حزب "العدالة والتنمية" في الرقابة والاصلاح الاقتصادي.
- يوجد علاقة ارتباطية بين إعطاء حقوق للأقلية الكردية-كاحترام الحريات السياسية والمدنية والحقوق الثقافية وتحسين الخدمات- وبين كسب التأييد المجتمعي عن أداء سلطة حزب "العدالة والتنمية".

5-1 متغيرات الدراسة:

المتغيرالمستقل: النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية".

المتغيرالتابع: المصالح التركية.

6-1 حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** يمثل عام 2002 بداية للدراسة كون الدراسة تركز على دور حزب العدالة والتنمية في تجسيد متطلبات الإصلاح والتحديث الداخلي وعلاقات تركيا الخارجية وهو العام الذي تسلم به الحزب سلطة الحكم على أثر الانتخابات البرلمانية. أما عام 2009 فهو العام الذي تنتهي عنده حدود الدراسة.
2. **الحدود المكانية:** سياسة الحزب على المستوى الداخلي لدولة تركيا.

7-1 منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والفرضيات والتساؤلات سالفة الذكر، سوف يتم استخدام كل من المنهج الوظيفي وتحليل النظم وتحليل المضمون حيث ستوظف هذه المناهج ضمن حدود عناصر الدراسة المخصصة بالمحدد المكاني المتعلق بسياسة الحزب الحاكم في تركيا (المستوى الداخلي).

1. **المنهج الوظيفي:** يقوم المنهج الوظيفي على دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كموقع الدولة، مكوناتها المجتمعية (القوميات المتعددة)، الموارد الطبيعية وغيرها على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية على العوامل غير

السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد ونمو الخدمات. كما يدرس المنهج الوظيفي قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف والأوضاع الخارجية، ومشكلاتها الإقليمية وعلاقاتها مع دول الجوار[1]. وبشكل عام يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة الدولية على ضوء الوظائف الداخلية والخارجية التي يقوم بها النظام السياسي للدولة في مرحلة معينة.

على ضوء ما تقدم، سوف يتم استخدام هذا المنهج عند مناقشة القوى المؤثرة في الحياة السياسية، لتركيا، كالإقليميات والطوائف، القوى الاقتصادية، الأحزاب السياسية، المؤسسة العسكرية ودورها في التأثير على السلطة، وفي دور السلطة الحاكمة في تقديم الخدمات والتوزيع الأمثل للموارد. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة لن تتعرض للعناصر ذات الصلة بالعلاقات الخارجية الواردة ضمن أدبيات هذا المنهج كون حدود الدراسة تتوقف مكانيا على الشأن الداخلي في عملية التوجهات التي يسلكها الحزب الحاكم وعلى ضوء التحديات والقضايا التي تشهدها تركيا في إطار بيئتها الداخلية.

2. **منهج تحليل النظم:** يعتبر هذا المنهج احد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، حيث استخدمه العديد من علماء الدراسة في دراساتهم السياسية مثل أيستون، الموند، باي، ابتر، وكوكمان وغيرهم. ويعتبر عالِم السياسة الأمريكي "ديفيد أيستون" أشهر من قام بتطوير هذا المنهج. حيث في عام 1953 نشر الأسس الأولى لدراسة مفهوم النظام السياسي في كتابه "Political System"، وظهوره بصورة أوضح في مقالته العلمية المنشورة بمجلة "World Politics" عام 1956، وكتابه "A system Analysis of Political Life" الصادر عام 1965، حيث يرى "أيستون" النظام على أنه مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين البيئة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى. ووفقاً لاقتراب النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل، وإن هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها، كما أن لها- الكيانات – حدودًا مميزة تفصلها عن بيئتها، فضلاً عن أن كلاً منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.ويؤكد "أيستون" أنّ فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، وأنّ الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صورة لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الديناميكية بالمدخلات

"Inputs" وتنتهي بالمخرجات "Outputs" وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية " Feedback Process" بالربط بين المدخلات والمخرجات[2].

بناءً على أدبيات منهج تحليل النظم سوف يتم توظيفه عند دراسة المبحث المتعلق بالنظام السياسي في تركيا، كالعوامل المؤثرة في الحياة السياسية، حزب العدالة والتنمية وكيفية وصوله إلى السلطة، وأسباب نجاحه في الانتخابات التشريعية وتشكيله للحكومة لدورتين متتاليتين، وكيف يتعامل الحزب مع القوى الداخلية ذات التفاعلات المباشرة وغير المباشرة في التأثير على القرار السياسي، كالأحزاب والأقليات والمنظمات الاقتصادية الداخلية والجيش وغيرها.

3. منهج تحليل المضمون: هناك العديد من الرؤى التي سعت إلى تحديد مفهوم المضمون بما يعكس اختلاف الأساليب والإجراءات التي ترتبط بالأهداف التي يتوخاها الباحث في دراسته. فبعض البحوث تكتفي بتحليل وسائل الاتصال للدراسة وتحليل المادة الإعلامية، أو لتحليل مضمون عدد من المجالات التي تتناولها وسائل الاعلام، في حين أن آخرين يهتمون باستخدام المنهج في دراسة العلاقات الدولية ومظاهر الصراعات في الوحدات السياسية[3]. وتناولته دراسات أخرى في القضايا والظواهر في دول الدراسة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشكلات السكانية والظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[4].

وبناءً على ذلك، سوف يستخدم هذا المنهج (تحليل المضمون) لدراسة البرنامج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، وذلك لمعرفة ما تم إنجازه في المسائل الداخلية وتحديداً في مجال التنمية الاقتصادية والمسائلة الكردية كحالتي دراسة. وإلى جانب ذلك سوف تستخدم **مدرسة المؤشرات**، التي تعرف المؤشرات بأنها "أدوات تستخدم الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتعبير عن التغيرات التي تطرأ من خلال قياس مدى ما يتحقق من الأهداف"[5]. وهي بذلك تستخدم كمؤشرات رقمية وبحثية لفهم الوقائع وتغيرها من فترة لأخرى، لمعرفة فاعية السياسية التي سلكتها الحكومة لبلورة مبادئها وبرامجها النظرية المعلنة. لذلك سوف تستخدم مؤشرات الإصلاح والتحديث المتعلقة بدراسة حالة التنمية الاقتصادية، كزيادة معدل النمو الاقتصادي، معدل دخل الفرد، حجم الاستثمار، زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي، زيادة الصادرات، خفض معدل البطالة والتضخم، بالإضافة إلى استخدام مؤشر الشفافية الدولية. كما وتستخدم مدرسة المؤشرات في دراسة حالة المسألة الكردية في تركيا، من حيث دراسة كل من مؤشر احترام حرية التعبير والخصوصية الثقافية، تحسين الخدمات، حق الأكراد في تقرير المصير، العلاقة مع حزب العمال الكردستاني، والتعرف على الرضى المجتمعي من خلال مؤشر الاضطرابات والمظاهرات، ونسبة التصويت في الانتخابات التشريعية على اعتبار أن هذه المفردات

وردت ضمن مغزى مبادىء الحزب وبرنامجه العملي، وذلك استناداً لتحليل الباحث للبنود المتعلقة بدراسة الحالتين المذكورتين.

8-1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العلمية الهامة ذات العلاقة بموضوع الدراسة البحثية، والتي قدمها المهتمون والمختصون بالدراسات الإقليمية والدولية والمتابعون لواقع تركيا ومستقبلها في ظل التداعيات الداخلية، منها ما هو منشور في كتب وأخرى في مجلات متخصصة محكمة. لذا لابد من استعراض عددٍ من هذه الدراسات الهامة ومن ثم تبيان مدى اختلاف ما تبحث فيه هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى.

فضمن كتاب "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"[6] قدم المشاركون – في المؤتمر الذي نظمه مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدار العربية للعلوم في بيروت - العديد من الموضوعات التي تناقش مستقبل الدولة التركية على ضوء مقوماتها (الجيوسياسية والجيواستراتيجية)، إضافة إلى علاقة الجيش بالحياة السياسية، وأسس السياسة التركية الجديدة وطبيعة المرتكزات التي تقوم عليها سياسة الحزب الحاكم ممثلة بالتوفيق بين الحريات والأمن، ومحاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، وتطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، وبالتالي الانتقال من السياسة الجامدة إلى الحركة الدائمة بما يفض التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتحقيق مصالح الدولة التركية[7].

وفي كتابه "إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد" استعرض المؤلف ادريس بوداتو[8] العديد من الجوانب ذات العلاقة بالتجربة السياسية الإسلامية التركية منذ بداياتها كالتحولات التيارية وأسلوب عملها وكيفية التعامل مع أيدولوجية الدستور العلمانية ومعرفة قواعد القوى المؤثرة في السلطة السياسية التركية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. وقد خلص بهذا إلى عدة نتائج من أبرزها: إنّ التجربة السياسية الإسلامية في تركيا تسلك سبيل المبادرة في أدائها السياسي، وإن من أسباب نجاح التيار الإسلامي تتلخص في قدرته على التعامل السياسي الداخلي وفهمه لأطراف المعادلة المؤثرة معتمداً بذلك على قربه من تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. بالإضافة إلى التعرف على خصمه (التيار العلماني) وكيفية تفكيره، وأسلوب تحركه، مما أهل قادة حزب "العدالة والتنمية" للعمل ضمن مساحة مشتركة مع التيار المضاد كون القضايا الاقتصادية والمجتمعية باتت أقوى من اهتمام المواطن التركي بأيدولوجية معينة، مما ترتب عليه نتاج ثمرة الاستيعاب المتبادل بن العلمانيين والإسلاميين.

كما ناقش إبراهيم العلاف في كتابه "نحن وتركيا: دراسات وبحوث"[9] العديد من الموضوعات المتعددة التي تغطي جوانب كثيرة من تاريخ تركيا وعلاقاتها وتجاربها مع دول الجوار. وسلط (العلاف) الضوء على النواحي الفكرية في تركيا من خلال استعراض ومناقشة بعض الأفكار والمبادئ والتوجهات العلمانية والإسلامية التي ساهمت بشكل أو بآخر في رسم صورة تركيا الحديثة وأثرت في جميع نواحي الحياة في تركيا سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.

كما وقدم الباحث مصادر صنع القرار السياسي في تركيا، حيث قدم أبرز المؤسسات والجهات التي تساهم فعلياً في عملية وضع القرار، والحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها كل مؤسسات الدولة الرئيسية.

وأخيراً، على الرغم من أهمية الدراسات التي تم تناولها سابقاً، الا أن هذه الدراسة- من وجهة نظر الباحث – تناقش سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، علماً أنّ الدراسات سالفة الذكر تناول بعضها ذلك إلا أنها ركزت في مجملها على جوانب معينة دون مناقشة السياسة التركية الداخلية بطريقة شمولية في توضيح القضايا الأساسية الداخلية التي يركز على معالجتها الحزب الحاكم منذ تسلمه السلطة عام 2002.

المبحث الاول: النظام السياسي في تركيا:

بعد قيام دولة تركيا الحديثة عام 1923، اختارت تركيا دستوراً مدنياً مستوحى من الدستور السويسري، بدلاً من الدستور الذي كان يحكم دولة الخلافة العثمانية التي انتهت بانتصار دول الحلفاء عليها وعلى دول المحور في الحرب العالمية الأولى. وفي تشرين ثاني عام 1924 انتخب (مصطفى اتاتورك) رئيساً للجمهورية وتم بذلك إلغاء نظام الخلافة، وتم فصل الدين عن الدولة، مما أهل لإيجاد تحولٍ جذريٍ في الحياة السياسية التركية نتيجة البنى القانونية الدستورية الجديدة، التي كرست النظام العلماني وأدت إلى محاربة كافة التيارات المتأثرة بالأيدولوجية الدينية والعصبية للخلافة العثمانية، وبهذا حكم حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه (اتاتورك) تركيا لمرات متتالية، حتى بدأت حقبة الانقلابات العسكرية عام 1962 واستمرت إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، بعد أنّ تبنت البلاد الحياة الديمقراطية وصدر دستور عام 1982- المعمول به حتى الآن – وباتت الجمهورية التركية على ضوئه تتمتع بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى سلطة تشريعية، تنفيذية، وقضائية[10].

أولاً: السلطة التشريعية: والتي تسمى بالمجلس القومي التركي أو (الجمعية الوطنية) التي تعتبر هي البرلمان التشريعي والرقابي. ويتكون أعضاؤه من (550) نائباً، يتم انتخابهم كل خمس

سنوات بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب، شريطة أن لا يقل عمر الناخب عن (18)عاماً، وأن يكون مقيماً في تركيا حيث لا يجوز للاتراك المغتربين المشاركة ضمن الانتخابات، أما بالنسبة للدوائر الانتخابية فهي مقسمة جغرافياً، ويتم الترشيح لعضوية البرلمان ضمن قوائم حزبيه ويفترض في كل حزب ان يحصل على (10%) على الأقل من الأصوات، ويجوز للنائب ان يترشح لأكثر من مرة.

ثانياً: السلطة التنفيذية: تعتبر سلطة رئيس الدولة أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويتم انتخاب الرئيس كل (7) سنوات من قبل البرلمان، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور التركي. أما الحكومة فتشكل من قبل رئيس الحزب الفائز بالمقاعد النيابية الأكثر، ويعطى مهلة لا تزيد عن (45) يوماً لتسمية الوزراء بعد التشاور مع رئيس الجمهورية، وبعدها يشترط التصديق على تشكيل الحكومة من قبل المجلس القومي (الجمعية الوطنية).

ثالثاً: السلطة القضائية: وتحظى بأهمية كبيرة، كون أحكامها ذات تاثير بالغ في الحياة السياسية، وتاريخياً أفضت المحكمة الدستورية – التي هي اعلى محكمة تركية- إلى حلّ حزب الرفاه وحزب الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني. ومن جانب آخر تعتبر المحكمة الدستورية ذات الاختصاص في مطابقة القوانين الشرعية من البرلمان مع بنود الدستور. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء المحكمة الدستورية كانوا قد انتخبوا (تولاي توكو) عام 2005 لتكون أول امراة ترأس أعلى محكمة في البلاد.

بناءً على الموضوعات الأساسية ذات العلاقة بالمشكلة البحثية، سوف يستعرض هذا المبحث وضمن مطلبين كلاً من: القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وحزب "العدالة والتنمية" ووصوله إلى الحكم.

المطلب الاول: القوة المؤثرة في الحياة السياسية التركية:

هناك العديد من القوة التي تؤثر وبأدوار مختلفة في الحياة السياسية في الجمهورية التركية، وذلك منذ العقد الأول من تأسيس الدولة عام 1923. وتتمثل أبرز هذه القوة بكل من [الجيش، الأقليات والطوائف الدينية، القوى الاقتصادية، الأحزاب السياسية].

1. **الجيش (المؤسسة العسكرية)**: حيث يستمد الجيش نفوذه وتأثيره على مسرح الحياة السياسية من تركيا، فكثيراً ما تدخّل الجيش التركي وبشكل مباشر في الشأن السياسي، وتحديد شكل الحكومات وهوية الرموز السياسية، لدرجة أنه تولى العديد من مهمات الإطاحة برؤساء الجمهورية والحكومات وعمل كذلك على إعدامهم. وتعتبر المؤسسة العسكرية نفسها الوصي الأبرز والأحرص على ديمومة علمانية الدولة، وتستند بذلك على تفسيرها لبنود الدستور التي تعطي

الجيش الأحقية في التدخل عند ظهور معالم توجهات تؤثر على ديمومة علمانية الدولة. وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من الأسباب الرئيسية التي جعلت من المؤسسة العسكرية التركية ذات فاعلية ونفوذ في الحياة السياسية، ويتلخص أهمها بما يلي:

أ- دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية خاصة دول حلف شمال الاطلسي للجيش التركي، وبما جعله ليكون أكبر جيش في المنطقه بعد أميركا. ويتضح هذا الدعم في عدم معارضة الولايات المتحدة ودول (الناتو) الجيش التركي في سلوكياته خاصة تلك التي قام بها بانقلاباته على السلطة السياسية في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي.

ب- يستمد الجنرالات الأتراك قوتهم من دعم أصحاب رؤوس الأموال الكبار، ومن دعم وسائل الإعلام التي تلعب دوراً بارزاً في إعداد وتهيئة الشارع التركي للمظاهرات ضد السلطة السياسية الحاكمة، وتمهد بذلك للانقلابات العسكرية وبأساليب ذكية.

ج- دور الجيش التركي تاريخياً في استغلال كل فرصة وأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم بتطوير علاقات تركيا مع الدول المحيطة، وإنشاء صناعات دفاعية، والحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، مما جعله ذا سمعة موثوقة عند جمهور الأتراك.

2. **الأقليات والطوائف:** كما تتمتع الأقليات والطوائف في تركيا بأدوار مؤثرة على صنع القرار السياسي، ممثلة بكل من اليهود، والعلويين، والأكراد، إضافة إلى اليونان الأتراك، والأرمن، والعرب، وغيرهم. فاليهود في تركيا أقلية لا يتجاوز عددها (30) ألف شخص، إلا أن لها نفوذاً واسعاً في الدولة، وتحظى برعاية السلطة على الدوام مؤيدة لكافة القوى العلمانية السياسية وغير السياسية، وأسهمت في تكريس مبادئ العلمانية وتقاليدها منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة، كما وساندت إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغلوا في صفوف المجتمع التركي بوسائل واشكال متعددة حتى أصبحوا من أصحاب الثروات الطائلة، وفرضوا بذلك سيطرتهم على العديد من المراكز الاقتصادية والإعلامية، ومن الجدير بالذكر، لقد أسهم قيام دولة إسرائيل عام 1948 واعتراف تركيا بها المبكر عام 1949 في منح اليهود قوة سياسية مضافة، ودخلوا كذلك البرلمان في الأعوام 1935، 1995، 1960[11].

أما بالنسبة للأقلية العلوية التي تمثل ما نسبته (9%) من السكان وينتمون إلى الشيعة الزيدية والبكتاشية، وجدوا في إجراءات أتاتورك فرصة مهمة لأداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وأصبحوا الدعامة الأساسية للنظام العلماني، وانضموا إلى أحزاب اليسار العلمانية، وأعلنوا تأييدهم للانقلاب عام 1960 وشاركوا بإعداد دستور عام 1961 الذي نص على الكثير من الحريات الدينية، مما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي فضلاً عن حياتهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة[12].

أما الأكراد الذين يشكلون نحو (12.5%) من عدد سكان البلاد، فيعتبرون الأقلية العرقية الكبرى في تركيا[13]، حيث ما يزال صراعهم مع الدولة بغاية انفصالهم بقيام دولة مستقلة لهم، ويحمل هذا التوجه حزب العمال الكردستاني التركي، علماً أن باقي الأحزاب التركية وكافة القوى السياسية سواء كانت علمانية أو إسلامية ترفض مبدأ انفصال الأكراد عن تركيا مع تباين في الرؤى للحلول الممكنة لمطالب الأكراد القومية، ومع وجود الحزب الإسلامي الكردستاني التركي الذي يفضل التآخي بين كافة الأقليات العرقية والطائفية داخل الدولة بعيداً عن مطالب الانفصال والتمرد على وحدة الدولة. كما يعتبر اليونانيون الأتراك، ذوي تأثير في العلاقات التركية اليونانية. ويتراوح عددهم بين (50-80) ألف نسمة يتوزعون في المدن الكبرى خاصة في اسطنبول، ويعملون في المجال التجاري[14].

واخيراً، تعتبر الأقليات الأخرى غير ذات تأثير في الحياة السياسية التركية، خاصة الأقلية العربية التي تمثل (2%) من عدد السكان[15]، كذلك الأقلية الأرمنية الذين يبلغ تعدادهم (250) ألف نسمة يحجمون عن التدخل السياسي تخوفًا من إثارة الحساسية التاريخية التي كانت بينهم وبين الأتراك في بدايات القرن العشرين.

3. **القوة الاقتصادية:** هناك العديد من القوى التي تسيطر على الكثير من المراكز المالية والمشاريع الاقتصادية في الدولة التركية، وفي مقدمة هذه القوى كل من يهود (الدونمه) وجمعية (التوسياد) وجمعية (الموسياد)[16].

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، وبينما كانت الامبراطورية العثمانية تعاني من تحديات اقتصادية صعبة، كان يهود (الدونمه) يسيطرون على الشؤون المالية وإدارة الديون في الدولة بفضل علاقاتهم واتصالاتهم بأوساط المال العلمانية، وكانوا كذلك من أهم الشخصيات التي أدارت الحملة الداخلية ضد السلطان العثماني والخلافة باسم القومية التركية، وكان لهم الدور الأهم في تحديد مسار الاقتصاد التركي بتوليهم المراكز الرئيسية في النظام الاقتصادي والمالي، بوجود تأييد ودعم من الأوساط المالية العالمية لهم لكي يتم الحفاظ على علمانية تركيا، وبما يكفل كذلك النهج اللازم والتقارب الاستراتيجي والحفاظ عليه بين تركيا والغرب من جهة وتركيا وإسرائيل من جهة أخرى.

أما القوة الاقتصادية المؤثرة على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي في تركيا، فتتمثل بجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (التوسياد)، والتي تأسست عام 1971 في مدينة اسطنبول، ويتجاوز عدد أعضائها الآن عن (550) فرداً، يعتبرون الأكثر ثراءً في تركيا كونهم يمتلكون (1300) شركة يعمل بها حوالي نصف مليون عامل، ويصل حجم نشاطها الذي يتركز على الدول الغربية بشكل خاص إلى (70) مليار دولار، وتتحكم في (47%) من القيمة

الاقتصادية التي تنتجها تركيا، وبهذا ما زالت جمعية (التوسياد) تعتبر أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة على القرارات السياسية الحكومية في تركيا. كما وأن لجمعية (الموسياد) وأعضائها من رجال الأعمال والصناعيين المستقلين، الدور في التأثير على توجهات النظام السياسي في تركيا، ويتماثل مع دور جمعية (التوسياد) كونها تضم فئة من رجال الأعمال والصناعة ذوي التوجه الإسلامي، وتبلغ عدد شركاتها (100) شركة[17]. ويتضح دورها في مساندة حزب العدالة والتنمية الذي فاز بالانتخابات البرلمانية عامي 2002 و2007، وكان له الدور بإنجاح قيادات للإدارات المحلية من الإسلاميين الناشطين منذ منتصف التسعينيات القرن المنصرم.

4. الأحزاب السياسية: شهدت الحياة السياسية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية عام 1923، لكن التفاعلات السياسية الحقيقية بدأت عام 1950 بعد صدور قانون التعددية الحزبية، حيث ظهر (الحزب الديمقراطي) بقيادة عدنان مندريس ليكون معارضاً للحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) الذي أسسه زعيم الدولة مصطفى أتاتورك. ومع زيادة عدد الأحزاب في تركيا منذ منتصف القرن الماضي إلا أن هذه الأحزاب بمجملها خرجت أساساً من توجهات فكرية لتيارين سياسيين كبيرين، هما التيار اليساري والتيار اليميني، فقد احتفظ التيار اليساري بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة، ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلابات العسكرية عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها (حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي) و(حزب اليسار الديمقراطي) و(حزب الشعب الجمهوري) الذي ظهر مجدداً[18]. أما اليمين الذي مثله (الحزب الديمقراطي) فقد ترك موقعه لحزب (العدالة) بزعامة سليمان ديميريل، وتلاه حزب (الوطن الأم) بزعامة تورغوت أوزال في الثمانينات وحزب (الطريق القويم) في التسعينات[19]. أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين أربكان في مطلع الستينات، فقد أظهرت حزب (السلامة الوطني) ثم كلاً من حزب (الرفاه الإسلامي) وحزب (الفضيلة) وحزب (العدالة والتنمية) وحزب (السعادة). وأخيراً كان هناك لاعب سياسي آخر ضمن المعادلات الحزبية في تاريخ الجمهورية التركية ممثلة بالحركة القومية والتي تم حضرها وتفكيكها أكثر من مرة نتيجة الانقلابات العسكرية المتعددة لتنتهي بها مسيرتها بانبثاق حزبين هما حزب (الحركة القومية) وحزب (الوحدة الكبرى)[20].

بالرجوع إلى دور المحكمة الدستورية في تنظيم الحياة السياسية في البلاد، والتي يقع عليها دور التكليف في النظر لمطابقة القوانين للدستور، ومنذ إنشائها عام 1963، فإنها قامت بحل العديد من الأحزاب السياسية وحظرت على العديد منها العمل كحزب العمل الكردستاني التركي بتهمة الارتباط بمتمردين انفصالين. وعلى سبيل المثال في عام 1994 حلت المحكمة عمل حزب الديمقراطية لاعتباره بؤرة أنشطة تتعارض مع الوحدة الوطنية، كما حلت حزب ديمقراطية الشعب الذي انبثق عن حزب الديمقراطية عام 2003. وكذلك أمرت بحل حزب الرفاه الذي تزعمه نجم

الدين أربكان عام 1996 الذي يعتبر أول رئيس وزراء في حكومة إسلامية في تركيا، الا أن الجيش الذي يعتبر نفسه الضامن لمبدأ العلمانية أرغمه على الاستقالة بعد عام من تأسيسه، وتم حله عام 1998 نتيجة قيام ناشطيه بمناهضة العلمانية[21]، مما أدى إلى أن قضت المحكمة الدستورية بمنع عددٍ من أعضائه من ممارسة أية أنشطة سياسية لخمس سنوات وكان من بينهم (أربكان). وبعد ذلك قام أعضاء حزب الرفاه غير المشمولين بقرار المحكمة فيما بعد بتأسيس تنظيم حزبي جديد سمي بحزب (الفضيلة) الذي لم يستمر طويلاً بسبب أن المحكمة الدستورية أصدرت قراراً بحله في حزيران عام 2001[22].

ونظراً لأن الدراسة سوف تناقش دور الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) في تركيا في الإصلاح الداخلي والسياسة الدولية، تأتي الجزئية التالية من البحث لتركز على التعريف بالحزب، ومبادئه، والأسباب التي أسهمت بوصوله إلى السلطة عام 2002، والعوامل التي ساعدته في انتخابه ثانية عبر الانتخابات التشريعية عام 2007، وذلك بالتركيز على دوره في المسائل الإصلاحية والتحديثية وذات العلاقة بكل من الجانب الاقتصادي والمسألة الكردية كحالتي دراسة.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم:-

يعرف حزب "العدالة والتنمية" التركي بأنه حزب سياسي يصنف نفسه بأنه محافظ، يتبنى رأسمالية السوق، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي، لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية. وكان قد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر عن محكمة الدستور التركية بتاريخ 2001/7/22. وكان معظم أعضاء حزب العدالة والتنمية يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة الإسلامي قبل حله. وقد تم تشكيل حزب العدالة والتنمية بتاريخ 2001/8/14 برئاسة (رجب أردوغان) وأصبح حزب العدالة والتنمية هو الثالث والتسعين بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

يتمسك الحزب بمبادىء يصفها قياداته بأنها مبنية على نهج التوازن والاعتدال والوسطية والانفتاح، وذلك باحترام مبادىء الحزب للحريات الدينية والفكرية والانفتاح على العالم بسياسة التسامح والحوار، وفي التأكيد على عدم المعارضة للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية. ويسعى الحزب إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويواصل تطبيق كافة مجالات الإصلاح وفي مقدمتها الإصلاح الاقتصادي، وحقوق الأقليات وفي مقدمتها الأقلية الكردية. وبشكل عام يمكن استعراض أهم المبادئ العامة التي يقوم عليها منهج حزب العدالة والتنمية وأبرز السياسات الرئيسية لبرنامج الحزب.

أولاً: مبادئ الحزب العامة[23]:

يقوم حزب العدالة والتنمية التركي على عدة مبادئ تمثل بمجملها أجندة الحزب الرئيسية التي يؤمن بها والتي وردت عند تاسيسه عام 2001. ومبادئ الحزب العامة هي:

أ- تبني مفهوم القيادة بالمشاركة والتفكير الجماعي.

ب- اعتبار حرية الفرد حقاً ثابتاً لجميع البشر.

ت- مبدأ العمل يستند على أسس العدالة والكفاءة والثقة في كافة أوجه التعامل مع أفراد الدولة ومؤسساتها.

ث- الانفتاح أمام المعرفة والخبرة، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية والمثقفين من البلاد.

ج- الدعوة للنزاهة والاستقلال الكامل للسلطة القضائية.

ثانياً: السياسات الرئيسية النظرية للحزب:

أ- ضمان الحريات المدنية والسياسية، ممثلة بحرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتعليم وتكوين الجمعيات والمؤسسات كشرط مسبق للسلام والمصالحة لتحقيق الأمن الاجتماعي واستقراره.

ب- العمل على تحويل الدوله إلى دوله قوية من خلال تقديم خدمات ذات نوعية جيدة مع اعتماد الحكم بالإدارات اللامركزية.

ت- التركيز على التعليم والتدريب للفرد على اعتبار أن تنمية الموارد البشرية هي رأس المال والركيزة الاساسية لمنطلقات التنمية الشاملة.

ث- تشجيع اقتصاديات السوق التي تعمل مع جميع القواعد والمؤسسات، وعدم مشاركة الدولة في أي نوع من النشاط الاقتصادي، بل يقتصر دورها على الوظيفة الرقابية والإشرافية والاستقرار الاقتصادي، لأن ذلك يسهم في زيادة الاستثمارات التي توفر فرص عمل مستمرة للأتراك.

ج- الضمان الاجتماعي حق دستوري ويتعين على الدولة جعل هذا الحق ملموساً عند الأفراد كافة.

ح- التعامل مع كافة أفراد الدولة بعدالة،مع الحفاظ على وحدة تركيا ومواجهة كل التيارات الانفصالية[24].

من خلال استعراض طبيعة حزب العدالة والتنمية التركي، ومبادئه الاساسية، والسياسات الرئيسية للحزب، نلاحظ أن هناك العديد من السمات التي يمكن وصف برنامج الحزب بها وهي:

1) إن برنامج الحزب انتخابي سياسي لا يتضمن أيّ التزام ديني معلن، مما يعني التزام الحزب الكامل بالعلمانية، ويفصل بهذا الدين عن السياسة، علماً أن ذلك لا يعني فصل الدين عن المجتمع، وإنه لا يعادي الدين بل يجب استيعابه ضمن مفهوم الديمقراطية.
2) الالتزام الكلي بقواعد التعددية السياسية.
3) احترام حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم، أو التعسف بتغيير نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة.

أسباب وصول الحزب إلى السلطة السياسية:

بالإضافة إلى أجندة الحزب المبنية على الأخذ بالتوازن والاعتدال والوسطية والانفتاح، واهتمامها بالاقتصاد المبني على زيادة الاستثمارات ومواجهة كافة أشكال الفساد، والتقارب المستمر مع كافة الأطراف الدولية، إلا أن هناك العديد من الأسباب الجوهرية التي أهلت حزب العدالة والتنمية، وجعلته يحقق فوزاً كاسحاً في الانتخابات البرلمانية للمرة الثانية ومن أهم هذه الأسباب:

1) الخلفية العملية التي انطبعت بها عقلية الناخب عن أداء اعضاء الحزب البارزين.فأداء الإسلامين في الإدارة والحكم كان إيجابياً، فإدارتهم للمدن التركية الكبرى مثل اسطنبول، أنقره، وأرض روم كانت مؤثرة على سلوك اختيار الناخب التركي. فكان الاختيار مبنيًا على تجربة الإنجاز العملي المسبق المرتبط بالبرامج المعلنة، بعيداً عن الشعارات التي طالما قدمتها الأحزاب الأخرى ولم تنعكس عملياً على تطلعات المواطن. فعلى سبيل المثال أصبحت المدن الكبرى مرتبطة بطرق معبدة ونظيفة، وتوفرت بها كل وسائل الحياة الضرورية كالماء والكهرباء ووسائل النقل، وتوفرت مؤسسات التعليم بمستوياته المختلفة، وبات آلاف من الطلبة يتمتعون بالمنح الدراسية، وتلاشت الديون التي كانت تبلغ عدة مليارات من الدولارات، وتوفر الفائض المالي في خزائن بلديات المدن الرئيسية، في الوقت الذي كانت قد فشلت أحزاب العلمنة في حل مثل هذه المشاكل لعقود متتالية بسبب الفساد والترهل الإداري.
2) إجماع كافة النخب والقيادات ذات التوجهات الإسلامية المنظمة على تأييد حزب "العدالة والتنمية"، وتشكل هذه الفئة (22%) من أصوات الناخبين، حيث رأوا بأن حزب العدالة والتنمية هو القادر على القيام بدور محامي الدفاع عن الهوية الإسلامية لتركيا، وإنه الطموح في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها تركيا مع العالم الإسلامي[25].

3) الحرص المستمر لقيادات الحزب على التمسك بمتابعة مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث إن هذا التوجه مبني على قناعات مجتمعية، مما يعني أنهم أضاعوا على الأحزاب المنافسة فرصة انتقاد الحزب في توجهاته لو أنه عارض أو تخاذل في مساعي تركيا في الحصول على عضوية الإتحاد الاوروبي.

4) إن إطلاق قوى ومؤسسات المجتمع المدني، ورفع وصايا الدولة عليها، وتقديم التشجيع لها أسهم في رصيد قيادات الحزب، كونها أسهمت في دعم التضامن والانسجام المجتمعي بما أنجزته من إنشاء مؤسسات التعليم، ومؤسسات خيرية، ونقابات مهنية، ومنظمات شبابية ونسوية، انعكست بمجملها على النهوض بمستوى أفضل على كافة نواحي حياة المواطنين.

بالإضافة لما ورد من أسباب توضح لماذا اختار غالبيه الأتراك حزب العدالة والتنمية، فهناك العديد من الأسباب الاضافية التي جعلت الحزب يفوز للمرة الثانية في الانتخابات البرلمانية التي حصلت عام 2007، ورفع أسهمه الشعبية بمعدل (12.4%) خلال أربع سنوات ونصف من حكمه البلاد[26]:

أ- إن المذكرة التي أصدرها الجيش في منتصف ليل 2007/4/27، التي عارضت بمضمونها ترشيح حزب العدالة والتنمية (عبدالله غول) لمنصب رئيس الجمهورية، رفعت من شعبية الحزب –كونه ظهر قويا أمام المجتمع التركي– عندما انتقد تدخل رئاسة الأركان التي اعتبرها مؤسسة تابعة وخاضعة لرئاسة الوزارة، وكانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية التي تجرؤ فيه حكومة على انتقاد الجيش بهذا الشكل[27]. مما يعني وجود رغبة كامنة عند شريحة واسعة لدى الأتراك باحترام مؤسسة صنع القرار (الحكومة) واعتبارالجيش عامل استقرار وانسجام بما يخدم أحادية القرار لا ازدواجيته.

ب- الوعود الخيالية للأحزاب السياسية المنافسة، حيث لم يتعهد حزب "العدالة والتنمية" للشعب التركي بأكثر من تطبيق برامج مبنية على دراسات واقعية وضمن الإمكانيات المتوفره لديه، فعلى سبيل المثال تعهد رئيس حزب الشعب الجمهوري (دنيز بايكال) الذي كان العلمانيون يراهنون على نجاحه باجراءات اقتصادية خيالية، مثل خفض سعر المازوت إلى ليرة تركية، وإلغاء الامتحانات الجامعية، وإلغاء ضرائب الدولة، وتخصيص راتب لكل ربة بيت... إلخ[28].

ت- الاستقرار والنمو الاقتصادي، وخفض الفوائد ونسبة التضخم والبطالة، وزيادة الدخل القومي التي حققها الحزب خلال فترة حكمه بين عامي 2002 و2007. حيث إنه لأول مرة في تاريخ تركيا يسجل نمواً مضطرداً في الاقتصاد بهذا المستوى.

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والإصلاح الداخلي:

يتناول هذا المبحث من الدراسة، مناقشة تجربة حزب العدالة والتنمية الإصلاحية من خلال المطلب الأول، حيث سيتم دراسة وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة لمنهجية الحزب الحاكم في طرحه وتعامله مع المسائل بشكل عام، والأسباب الرئيسية وراء زيادة التأييد المجتمعي له على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية عام 2007 مقارنة مع باقي الأحزاب المعارضة. أما المطلب الثاني فيأتي لمناقشة دور الحزب الحاكم في مواجهة التحديات الداخلية، وسيتم دراسة التنمية الاقتصادية والمسالة الكردية كحالتي دراسة.

المطلب الأول: دراسة عامة لتجربة الحزب الإصلاحية

منذ تاسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا بتاريخ 2001/8/14، ووصوله إلى قيادة البلاد على أثر الانتخابات التشريعية عام 2002، أثارت تجربته في الإصلاح الداخلي والنهج الجديد في العلاقات الخارجية الجدل الكبير بين المهتمين والمتخصصين في النظم السياسية والعلاقات الدولية. حيث يعود هذا الاهتمام إلى التعرف على الآلية السياسية التي صاغها قادة الحزب واعتبروها محددات سلوكية في تعاملهم مع القضايا الداخلية بما يستحوذ على التأييد المجتمعي لهم، واحتواء كافة التيارات المعارضة من قبل جماعات الضغط التقليدية داخل الدولة، وفهم وسائل تاثيرها وترابطاتها. ويلاحظ عند مراجعة أدبيات حزب العدالة والتنمية، أن الحزب أعاد هيكلة شعاراته وأفكاره بشكل بنيوي، وبمنهجية قوامها "اليمينية الوسطية" التي تتصف بها معظم الأحزاب الأوروبية المحافظة، وهذا يعني أن قيادة الحزب ادركت من خلال التجربة إن الأحزاب الدينية التي ظهرت في تركيا، كحزبي (الرفاه والفضيلة)، لم تنجح في الاستقلالية بسبب وضوح موقفها من "العلمانية" التي جعلت من القوى السياسية المؤثرة تتدخل بشكل مباشر في مواجهة مثل تلك الأحزاب مما ترتب بالتالي على حلها.

كما نلاحظ أن الظروف الدولية أسهمت في التقليل من دور التاثير التقليدي للمؤسسة العسكرية التركية، نتيجة وجود توجهات دولية جديدة من قبل الدول الغربية لاختبار القدرة وإمكانية التعايش بين حكم الأحزاب الإسلامية المعتدلة، وبين الديمقراطية الغربية المعهودة، خاصة وأن ما ترتب من تداعيات دولية بعد أحداث سبتمبر/ 2001، أسهم في إيجاد إرادة دولية في التوجه لخدمة التيارات الفكرية والسياسية التي تقدم نموذجاً معتدلاً يجسر الفجوة بين الإسلام والغرب، ويعمل على تصحيح النمط الفكري المتبادل بين الطرفين. وهذا بمجمله استوعبه قادة الحزب منذ البداية، وقاموا بتسويق أنفسهم كمسلمين معتدلين، فأعلنوا مواجهتهم للتطرف ومحاربة الإرهاب، وقرروا مشاركة القوات العسكرية التركية إلى جانب أعضاء حلف (الناتو) الآخرين في الحرب على افغانستان، كما ونالت تجربة وإنجازات حزب العدالة والتنمية التركي

الحيز الوافر من الاهتمام عند العالمين العربي والإسلامي، وانقسم المثقفون إلى اتجاهين رئيسين في قراءة التجربة. الاتجاه الأول وهو المؤيد للتجربة: يرى بأنها تجربة "براغماتية" ناجحة، كونها تتسم بالفكر العملي الذي يبتعد عن الجمود "التنظيري" الذي يقف عند رفع الشعارات والخطابات السياسية، وإن المرحلة السياسية التي تشهدها تركيا الآن أثبتت نجاح حقبة السياسة الشرعية المبنية على النهج القادر في خدمة المصلحة الوطنية والسياسية في تركيا من جانب، وإنها اثبتت من جانب آخر؛ إمكانية التعايش بين الإسلام وروح الحداثة، وقابلية الانخراط في الحياة السياسية المعاصرة من قبل الأحزاب الإسلامية[29]. ولعل ما يؤكد ذلك قدرة حزب "العدالة والتنمية" في التعامل بكل حنكة مع المؤسسة السياسية والأمنية الفعالة داخل الدولة التركية، وخاصة التكيف مع الجيش الذي طالما كانت تنتهي العلاقة -في كل مرحلة- بالانقلاب على الأحزاب الإسلامية واخراجها من اللعبة السياسية، ومصادرة كل المكتسبات التي حققتها تلك الأحزاب.

أما الاتجاه الثاني "الرافض" للتجربة، فيعتقد بأن الحزب التركي الحاكم، هو سبب تحوله من حزب إسلامي إلى حزب علماني، وإنه قد تخلى على جوهر المنظومة الفكرية والسياسية الإسلامية، كونه استجاب للرؤية السياسية والاقتصادية الليبرالية الغربية، وتعدى بذلك كل الفواصل التي يجب أن تبقى بين الإسلام والعلمانية، مثل استجابته لبرنامج النقد الدولي، ومساعيه المستمرة لانضمام تركية إلى منظومة الاتحاد الأوروبي[30].

إن مسيرة النهوض الاقتصادي، والإنتاج التنموي الملموس الذي تحقق في تركيا بقيادة "اوردوغان" انعكس إيجابياً على زيادة التأييد المجتمعي لحزب العدالة والتنمية، بعد أن عاشت البلاد عقوداً طويلة من تنامي ظواهر الفساد والرشاوي والترهل الوظيفي والإداري مما أدى إلى زيادة في نسب الفقر والبطالة في ظل الحكومات العلمانية والقومية المتتالية على الحكم منذ تاسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923. واستطاعت تركيا أن تكون في مقدمة الدول الإسلامية اقتصادياً دون أن تحصل على عضوية الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وباتت تشكل أكبر اقتصاد في شرق البحر المتوسط، وجنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز[31]، وذلك بسبب الديناميكية السياسية والاقتصادية، ودور الموقع الجغرافي الذي يتنامى ليضم أكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم، علماً أن ظاهرة النمو الاقتصادي ما زال يواجهها العديد من عراقيل الجوار الإقليمية، كنمو الاقتصاد التركي في منطقة البلقان يواجهه الاحتكاك والنزاع بين تركيا واليونان، وفي منطقة القوقاز يحده حالة من عدم الاستقرار مع أرمينيا، والوضع في الجمهورية العراقية يحول دون نفوذ الاقتصاد التركي جنوباً، أما شرقاً فايران تسعى إلى منع امتداد تركيا لأنه سيكون بديلاً لمستقبل نفوذها.

أما سياسياً، فنلاحظ أن حزب "العدالة والتنمية" استطاع استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ، متخلياً عن أحزابه التقليدية، واستطاع كذلك استقطاب فئة من مؤيدي أحزاب اليسار، والحصول على ثلث الناخبين الأكراد. وتتضح نسبة التأييد من قبل الناخبين الأتراك لحزب العدالة ولتنمية مقارنة بالأحزاب التالية من خلال الجدول التالي.

الجدول (1-1): النسب المئوية التي حققتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية عام 2007.

الحزب	توجه الحزب	النسبة المئوية التي حصل عليها الحزب من مجموع أصوات الناخبين
العدالة والتنمية	إسلامي	46.7
الشعب الجمهوري	يساري	20.9
الحركة القومية	قومي تركي	14.3
الحزب الديمقراطي	محافظ	5.4
حزب الشباب	قومي	3.03
حزب السعادة	إسلامي	2.34
حزب الاستقلال التركي	إسلامي قومي	0.51
حزب الشعب الصاعد	وسط	0.50
حزب العمال	شيوعي	0.36
الحزب الشيوعي التركي	شيوعي	0.22
حزب الحرية والتضامن	اشتراكي	0.15
الحزب الديمقراطي الليبرالي	ليبرالي	0.10
حزب العمل	شيوعي	0.08

بناءً على النسب المئوية الواردة في الجدول (1-1)، نلاحظ أن حزب "العدالة والتنمية " في مقدمة الأحزاب السياسية في مجموع نسب أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية التركية التي حصلت عام 2007 وبنسبة (46.7%) من مجموع أصوات الناخبين الذين وصل عددهم إلى قرابة (34) مليون ناخب، مقابل (20.9%) للحزب الذي يليه (حزب اليسار الديمقراطي) الذي قاد البلاد في انتخابات عام 1999. ومن اللافت للملاحظة، أن شعبية حزب العدالة والتنمية كانت قد ازدادت عام 2007، عن شعبيته التي قادته للسلطة عام 2002 وبنسبة (12.4%) حيث كانت (34.3%) وهذا يعني أن الحزب ومنذ تسلمه السلطة نجح في توظيف مبادىء الحزب النظرية إلى عملية مما استحوذ على رؤية الناخب التركي[32]. وإن النهج الوسطي المعتدل، والحوار القائم على التسامح والانسجام هو مطلب الاتراك، والتعامل السياسي المطلوب يجب أن يتوافق مع

متطلبات حاضر الدولة ومستقبلها بغض النظر عن التناقضات الداخلية التي لا يمكن تجاهلها، والتي تتلخص بأن تركيا خليط من إسلام وعلمانية، من فكر العثمانية والأوروبية، والدكتاتورية والديمقراطية، وحكم الشعب وحكم الجيش، وبين بنى قانونية دستورية تحارب الأيدولوجية الإسلامية وبين مجتمع صفاته وسلوكه الإسلام.

وبشكل عام، لابد من توضيح الأسباب الرئيسية للزيادة الملحوظة لشعبية الحزب الحاكم في تركيا (العدالة والتنمية) والتي تتمثل بما يلي:

أ- عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية عام 2002، تصرف كافة رموزه القيادية بحكمه ومرونة، كونهم لم يقوموا بإطلاق تصريحات أو إجراءات استفزازية ضد العلمانين، واهتموا بالتعامل مع الأولويات الرئيسية التي تنعكس إيجابياً على واسع ومستقبل الحراك اللازم للانتقال بحياة المواطن التركي بما ينسجم مع تجسيد تطلعاته وآماله، ولم يستخدموا أية أساليب افتزازية تجاه كافة مكونات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية التي لها دورُ تقليدي في التدخل بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد منذ فترة بعيدة اعتمدت بها على التوسع في تفسير القواعد الدستورية، وأجازت بها لنفسها التدخل للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وبأسلوب يتعدى المألوف عند الأنظمة السياسية الديمقراطية، واعتبرت أن دورها يجب أن يكون وقائياً في التدخل بكل نواحي الحياة خاصة السياسية، طالما يكون بأسلوب مباشر في مواجهة الأفكار التي تتعدى على قومية تركيا وعلمانيها من وجهة نظر الجنرالات العسكرية. ولمواجهة هذه القوى المؤثرة، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلال البرلمان بسن العديد من التشريعات القانونية والإجراءات التي قلصت بشكل ملحوظ من تدخل السلطة العسكرية، ولجم نفوذها السياسي، ويتمثل أهم هذه التشريعات بما يلي:

1. إصدار قوانين تشريعية ألغت الصفة التنفيذية وصلاحية الرقابة والمتابعة لمجلس الأمن القومي، وأعطته فقط الصفة الاستشارية.
2. إعطاء الصلاحية إلى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بتعيين السكرتير العام للجنة الأمن القومي، وبهذا سحبت هذه الصلاحية من رئيس الأركان العامة، حيث كان يتدخل كل من السكرتير العام وأعضاء اللجنة في عمل الهيئات والمؤسسات والوزارات.
3. كما نصت التعديلات على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش، وهو مالم يكن موجوداً في السابق وغير مسموح به، كون الجيش واقعياً غير مرتبطاً بوزارة الدفاع.

ب- كما قام الحزب باصلاحات قانونية وحقوقية عديدة، وذلك بتشريع العديد من القوانين التي اتاحت التوسع في نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع مطالب حقوق الإنسان، مثل تشديد

العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب في السجون والمراكز الأمنية، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع اشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها، كما صدر قانون العفو عن الأكراد ممن غيروا نهجهم بالولاء لحزب العمال الكردستاني الانفصالي[33]. وهذه الإصلاحات القانونية بمجملها أدت إلى بناء ثقافة مجتمعية مؤيدة لفكر حزب العدالة والتنمية، وبأنه حزب يؤمن بالإصلاح والتحديث، وبنهج الحاكمية الرشيدة التي تؤمن بتوفير وسائل ومتطلبات المدنية المعاصرة، والتي افتقرت إليها كافة سلوكيات الأحزاب التي وصلت للسلطة منذ قيام الدولة التركية المعاصرة عام 1923.

ت- الاهتمام بمعالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، وتحقيق مستويات عالية من النمو في كافة المجالات الاقتصادية، علماً أن الحزب تسلم السلطة قبل فترة وجيزة من الحرب الأمريكية على العراق 2003، مما دفع بالمحللين الاقتصاديين والسياسيين آنذاك القول بأن الأزمة الاقتصادية في تركيا قد تزداد سوءاً نتيجة الانعكاسات المؤكدة من نتائج الحرب، مثل تأثر القطاع السياحي، توقف التجارة مع العراق، ضخ النفط العراقي عبر الأراضي التركية، الهجرة القسرية من العراق لتركيا، والتأثير على الاستثمارات الداخلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى نتائج سلبية على القطاع الاقتصادي، ويؤثر على حياة الأتراك نتيجة التوقع في زيادة نسب التضخم والبطالة، وارتفاع في قيمة الدين الخارجي والداخلي المستحق على الدولة. وعلى الرغم من ذلك؛ صاغ الحزب سياسته العامة الاقتصادية بخطوات إجرائية كانت قادرة على تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات من النمو بشكل متسارع، وذلك بتقليص النفقات الحكومية واستخدام وسائل التقشف الواسعة، وتقليص عدد الوزارات، وعرض آلاف من السيارات الحكومية للبيع، وبيع الفيلات الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب، وتشكيل لجان برلمانية للمساءلة والرقابة والتحقيق في أسباب الترهل المالي في البنوك الحكومية والخاصة، وإصدار قانون يسمح بوضع اليد على أموال أصحاب ومديري هذه البنوك، وتحصيل قيمة المسروقات المالية، مما أدى إلى إشاعة جو من الثقة والأمن عند الشعب التركي بأداء السلطة، بعد أن نشطت قيمة الليرة التركية وارتفعت مقابل الدولار لأكثر من (30%) خلال أربع سنوات من تسلم حزب "العدالة والتنمية" لسلطة البلاد، كما نشطت البورصة وارتفع مؤشرها، وهبطت نسبة الفائدة بمقدار (40%)، وزادت الصادرات بنسبة مماثلة، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار، وهبط معدل التضخم بنسبة (22%) في الوقت الذي كانت النسبة تتراوح بين (60-70%) في عهد الحكومات الثلاث السابقة على حكم حزب "العدالة والتنمية"[34].

ث- اتباع الحزب سياسة خارجية حكيمة ومتزنة، فقد اهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعالم العربي والعديد من دول العالم كروسيا وإيران،

وذلك بأسلوب الاعتماد على البرامج الذاتية المستقلة دون الاستمرارية في نهج التبعية المعهود.

من هنا نلاحظ، أن حزب "العدالة والتنمية" بات يتمتع بشكل واضح بقيادة صنع القرار الحكيم، وتنفيذ القرارات بإجراءات تتوافق مع الرؤى المجتمعية، وبعيداً عن مواجهة المؤسسة العسكرية والضغوطات الخارجية المعهودة كون أعضاء الحزب وصلوا إلى ثقة الناخب التركي بسبب إنجازاتهم العملية. لذا ياتي المطلب الثاني من هذا البحث لمناقشة أبرز التحديات الداخلية التي تقع على عاتق السلطة السياسية الحاكمة في تركيا وتشكل بالتالي اختبارًا حقيقيًا في القدرة على معالجتها مما يدفع بالمواطن التركي إلى التأييد أو عدم التأييد للسلطة على ضوء ما يتم تحقيقه إيجابياً في هذه المسائل، ونظراً لأهمية تحسين الوضع الاقتصادي عند الأتراك. ومعالجة مسالة الأكراد التي تطالب فئة كبيرة منهم الانفصال عن تركيا، سوف تناقش الدراسة التالية هاتين المسألتين كونهما أولوية أساسية في منهجية حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالجانب الداخلي.

المطلب الثاني: الحزب الحاكم والتحديات الداخلية (التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية: حالتي دراسة):-

بناءً على ما تقدم، نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم بتاريخ 2002/11/3 بعد أن جرت انتخابات تشريعية فاز فيها بالأغلبية، وشكل حكومة ما زال يقودها رئيس الوزراء الحالي "رجب اوردوغان"، كان الحزب وما يزال يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، وغير معادٍ للغرب، ويتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وذو توجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً كون أعضائه يعلنون باستمرار تقيدهم بالنصوص العلمانية للدستور التركي، الا أن حزبيي العدالة والتنمية طالما يلقبون بأنهم "العثمانيون الجدد"، ويرتكزون في فكرهم وسلوكهم على منهجية التمسك بالقومية التركية الواحدة، وإن شعارهم بالنسبة للإصلاح يستند على التنمية الأخلاقية، ويجب أن تكون الشرط المسبق لتحقيق التنمية المادية والاستقرار الأمني والسياسي وهذا بدوره أدى إلى تأييد مجتمعي وتأكيد على أدوار الحزب في قدرته الداخلية على معالجة التحديات. لكن يبقى المحور الرئيسي في هذا المجال هو في التعرف على قدرة الحزب في التعامل مع المسائل الرئيسية الداخلية ممثلة بالتنمية الاقتصادية والمسألة الكردية كحالتي دراسة، بعد أن تم استعراض مبادىء الحزب وسياساته العامة التي تعتبر بمثابة محددات في النهج الاقتصادي.

بالرجوع إلى أدبيات منهج تحليل المضمون ومدرسة المؤشرات، ذات العلاقة بدراسة برامج الأحزاب السياسية للتعرف على منهج الحزب، ومحتوى السياسات الرئيسية النظرية المعلنة من حزب "العدالة والتنمية" على ضوء الإجراءات الحكومية العملية، ومن ثم قياس وتقييم قدرة ربط

السياسة العامة مع الأداء وانعكاسها على مستوى الإصلاح والتحديث، ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي والمسألة الكردية (حالتي الدراسة)- على ضوء ذلك، يأتي هذا الجانب من الدراسة، لتوضيح دور حكومة "حزب العدالة والتنمية" بالتركيز على الجزئيات الواردة في مبادئ الحزب وسياساته النظرية والإجرائية، وذلك حسب البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (1-2)، والذي يبين فيه الباحث العناصر المتعلقة بدراسة الحالة بناءً على محتوى مبادئ الحزب وسياساته العامة الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث، إضافة إلى مؤشرات الإصلاح والتحديث، ومحددات العلاقة التي تحكم دور الحكومة في منهجية الإصلاح.

الجدول (1-2): مؤشرات ومنهجية الإصلاح والتحديث في كل من الجانب الاقتصادي والمسألة الكردية ومحددات العلاقة (حسب مغزى البرنامج والسياسات الرئيسية العامة لحزب "العدالة والتنمية").*

الجانب/ الحالة	مؤشر الإصلاح والتحديث / المنهجية	محدد العلاقة بين الجانب/ الحالة ومؤشر الإصلاح والتحديث
أولا: الجانب الاقتصادي . تشجيع اقتصاديات السوق، تشجيع الاستثمار، القيادة بالمشاركة، الخدمات، الميزان التجاري	. زيادة معدل دخل الفرد . خفض نسبة البطالة والتضخم. . زيادة الصادرات . زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي. . ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . زيادة الاستثمارات الأجنبية. . الشفافية الدولية	. القوة السياسية الاقتصادية العلمانية (التوساد) . المحافظة على مساعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.
ثانياً: المسألة الكردية . حقوق الاقليات [العدالة والتنمية] في التعامل مع أفراد المجتمع. . الحوار والاعتدال. . الخدمات، اللامركزية. . المشاركة السياسية.	. احترام حرية التعبير والخصوصية الثقافية . تحسين الخدمات . حق الأكراد في تقرير المصير. . العلاقة مع حزب العمال الكردستاني . الرضى المجتمعي: -(الاضطرابات والمظاهرات) . (نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية).	. المحافظة على أحكام الدستور . تدخل المؤسسة العسكرية . مواجهة التيارات الانفصالية.

*ملاحظة: البيانات الواردة في الجدول أعلاه من تحليل الباحث لبنود مبادىء الحزب وسياساته العامة الواردة سابقا.

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (1-2) أن المؤشرات الرئيسية التي تخضع للإصلاح والتحديث المتعلقة بالجانب الاقتصادي، تشتمل على كل من مؤشر معدل دخل الفرد، نسبة البطالة والتضخم، حجم الصادرات، معدل الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات الأجنبية. كما وتبين محدد العلاقة بين الجانب الاقتصادي بشكل عام وطبيعة القوى السياسية والاقتصادية التي تؤثر على عملية التنمية في هذا الجانب، ممثلة بجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (التوسياد) التي تمثل (1300) شركة يعمل بها حوالي نصف مليون عامل، وتتحكم بما نسبته (47%) من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا إلا أنه في المقابل توجد جمعية (الموسياد) والتي يبلغ عدد شركاتها (100) شركة وتمثل فئة هامة من رجال الاعمال والصناعة - من ذوي التوجه الإسلامي- يساندون سياسة حزب العدالة والتنمية، وكان لهم دورُ بارزُ في إنجاح القيادات الإدارية المحلية من الإسلاميين خاصة في فترة منتصف التسعينات من القرن الماضي، وفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عامي 2002 و2007[35]. إضافة لذلك، فعلى الرغم من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتدشين علاقات اقتصادية جديدة مع العديد من الوحدات السياسية الدولية، إلا أن محدد المحافظة على مساعي تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي يبقى ضمن أولويات حزب العدالة والتنمية في النهج السياسي كون ذلك يعتبر من تطلعات المجتمع التركي.

أما فيما يتعلق بدراسة الحالة المتعلقة بدور الحزب في معالجة المسألة الكردية كونها أولوية تتقدم على كافة حقوق الأقليات في تركيا، فسوف يتم تشخيص واقع سياسة حزب العدالة والتنمية من خلال محتوى المبادئ المعلنة ومنهجية العمل بغية الإصلاح والتحديث، حيث تناول برنامج الحزب الأخذ بمبدأ العمل الذي يستند على أسس العدالة والكفاءة في كافة أوجه التعامل مع أفراد الدولة، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية، وضمان الحريات المدنية والسياسية. أما محددات النهج في هذه المسألة فتكمن في المحافظة على أحكام الدستور الذي ينص على قومية واحدة لتركيا، ومواجهة التيارات الانفصالية، وضمان عدم تدخل المؤسسة العسكرية التي تحرص على قومية تركيا وعلمانية الدولة. لذلك سوف تعتمد الدراسة مناقشة المسألة الكردية على منهجية حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة، في استناده على التعامل مع حق الأقلية الكردية في التعبير، والحفاظ على خصوصيتهم الثقافية، وتحسين الخدمات، وأسلوب تعامل الحكومة مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي التعرف على نسبة الرضا المجتمعي الكردي من السياسة العامة لحزب العدالة والتنمية بناءً على بعض النتائج الاستطلاعية.

I. دور الحزب الحاكم في التنمية الاقتصادية:

كما هو معروف، إن مسألة التنمية الاقتصادية هي أولوية اساسية تتقدم على باقي الأولويات كون الجانب الاقتصادي ينعكس على كافة أفراد الدولة، وأن معظم القضايا الاخرى تبقى مرتبطة في حلولها مع واقع التنمية الاقتصادية. فكما تبين سابقاً، فقد عاشت تركيا اوضاعاً اقتصادية صعبة ومعدلات نمو متدنية. وللتعرف على مدى قدرة سلطة "حزب العدالة والتنمية" في الإصلاح والتحديث في هذا الجانب، يستعرض الجدول التالي (1-3) مقدار ونسب معدلات التنمية الاقتصادية بأسلوب إحصائي مقارن ما بين عام 2001 وعام 2009، أي قبل تسلم الحزب للسلطة وحتى نهاية الحدود الزمنية للدراسة، أي بعد مرور (7) سنوات على إدارة حزب "العدالة والتنمية " للبلاد، وذلك بناءً على العناصر الواردة في جدول رقم (1-2) سالف الذكر.

الجدول (1-3): مقدار / نسب مؤشرات الإصلاح والتحديث في الجانب الاقتصادي قبل وبعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.*

مؤشرات النمو الاقتصادي	عام 2001	عام 2009
. معدل دخل الفرد	2500 دولار	12000 دولار
. نسبة البطالة	%12.8	%10.3
. نسبة التضخم	%10.5	%8.2
. حجم الصادرات	50 مليار دولار	130 مليار دولار
. الناتج المحلي الإجمالي	180 مليار دولار	900 مليار دولار
. معدل النمو الاقتصادي	%2.6	%7.3
. نسبة الشفافية الدولية	%3.6	%4.7

* ملاحظة: البيانات الواردة في الجدول تم رصدها من قبل الباحث حسب المراجع الواردة في متن تحليل المحتوى.

نلاحظ من الأرقام والنسب الواردة في الجدول (1-3) أن معدل دخل الفرد تضاعف حوالي (خمسة) أضعاف عما كان عليه عام 2001، حيث أصبح (12) ألف دولار عام 2009، مقابل (2500) دولار عام 2001. كما انخفضت نسبة البطالة بمقدار (2.5%) حيث انخفضت إلى ما نسبته (10.3%) عام 2009 مقابل (12.8%) عام 2001[36]. أما بالنسبة إلى نسبة التضخم فقد انخفضت من (10.5%) إلى (8.2%) مقارنة بين العامين المذكورين[37].

ونلاحظ كذلك أن حجم الصادرات التركية تزايد بنسبة (80%) مقارنة بعام 2001، حيث كانت مجمل الصادرات التركية من السلع تمثل ما مجموعة (50) مليار دولار مقابل (130) مليار حسب البيانات الواردة في الميزان التجاري لعام 2009. كذلك يبدو الفارق كبيراً بين ما تم إنجازه

في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 حيث بلغ (900) مليار دولار مقابل (180) مليار دولار عام 2001[38]، وتضاعف معدل النمو الاقتصادي ثلاث مرات وبنسبة (7.3%) مقابل (2.6) للأعوام المذكورة على التوالي[39].وبهذا وصلت تركيا إلى المرتبة رقم (17) عالمياً من مجمل اقتصاديات دول العالم عام 2009، وبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (26) عام 2005، و(37) عام 2001[40].

أما بالنسبة لمؤشر الشفافية الدولية، وبناءً على تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2009، فقد أظهر بأن تركيا في المرتبة (56) عالمياً وبنسبة (4,8%) بعد أن كانت في المرتبة (58) وبنسبة (4.6) لعام 2008 من مجموع (180) دولة شملهم التقرير. ومن الجدير بالذكر بأن تركيا في عام 2001 كانت تحتل المرتبة (54) من أصل (91) دولة فقط شملهم التقرير وبنسبة (3.6%)، إلا أن اللافت للنظر أن تركيا غدت تتقدم بوضوح منذ عام 2006 حيث احتلت المرتبة (60) من أصل (165) دولة وبنسبة (3.8%)، ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد التركي أصبح يوصف بالأكثر ديناميكية في التوسع وزيادة نسبة النمو والازدهار.[41]

وبشكل عام، وعلى ضوء المؤشرات الاقتصادية الرقمية سالفة الذكر، لابد من استعراض وتشخيص الأسباب الرئيسية والهامة التي أسهمت في قدرة سلطة حزب "العدالة والتنمية" في زيادة النمو والانتاجية الاقتصادية، وتتمثل هذه الاسباب بما يلي:

1. قام الحزب الحاكم بتعزيز مكانة الدولة من خلال دور الأجهزة الرسمية. بمعنى آخر، إن عملية النشاط لم تنحصر في الدوائر الاقتصادية العليا، بل إن السياسة العامة في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" أشرفت وأدارت وبشكل مباشر وغير مباشر أداء المؤسسات، فعلى سبيل المثال، أدت البلديات الأدوار الخدمية المساعدة بمهارة فائقة، فبلدية (اسطنبول) أنفقت ما بين عامي (2004-2009) مبلغ (226) مليار دولار في العديد من الأنشطة لخدمة المواطنين، فمدت (28) كم من خطوط الترام والمترو، وأضافت (378) كم لشبكة الصرف الصحي، و(ألف) كم لشبكة المياه، وزادت المساحات الخضراء (50%) عما كانت عليه 2001.[42]
2. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مساهمتها في أوجه التنمية الاقتصادية المختلفة. حيث دعمت السلطة الحاكمة في عهد حزب "العدالة والتنمية" تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية للمدارس والجامعات التي أسهمت في تنمية الموارد البشرية، كما ترك لها المجال في إدارة عدد من الصحف والمجلات التي عززت بدورها ثقافة التنمية الاقتصادية.[43] وهذا يعني أن أدوار التنمية لم تقتصر على الحكومة والأجهزة الرسمية فحسب، بل بتعزيز قدرة الإنتاجية بدعم المؤسسات والأجهزة غير الحكومية، وأن الشراكة المجتمعية مع الدولة

أسهمت في تحقيق أهداف وتطلعات مكونات الدولة. كما أن هذا بدوره جعل من القوى السياسية والاقتصادية ممثلة بجمعية (الوساد) تقوم بدور الشراكة في دعم سياسات الحزب التنموية، في تقديم الاستراتيجيات ومنح القروض ومساندة الحكومة في زيادة الاستثمارات الداخلية مما فتح لها آفاق توقيع اتفاقيات صناعية وتجارية مع مؤسسات اقتصادية خارجية.

3. تطبيق نسبية العدالة بين شرائح المجتمع، وذلك عن طريق منهجية الأخذ بالتوزيع الأمثل للموارد، ورفع مستوى الخدمات، وخلق فرص تنموية في المناطق الفقيرة، والأخذ بأسلوب (الإدارة اللامركزية) خاصة في المناطق التي يسكنها الأقليات، مما دعم نهج الإصلاح والاستقرار المجتمعي الذي له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية. كما أن إحساس الأقليات كالأرمن والأكراد باهتمام الدولة بالتنمية، وإقامة الحوار معهم بالوسائل السلمية، والزيارات المستمرة من قبل قيادات السلطة التنفيذية، وإدخالهم في معترك الحياة السياسية، وإعطائهم معظم حقوقهم السياسية والمدنية،- كل هذا أدى بمجمله -إلى زيادة إشراكهم في ممارسة شؤون الحياة العامة وشتى المجالات التنموية[44]. ومن الجدير بالذكر،أدى تحسين العلاقة بين تركيا مع جمهورية أرمينيا في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" إلى زيادة تشجيع الاستثمار الاقتصادي داخل تركيا كونه أسهم في الاستقرار الداخلي تجاه الأقلية الأرمنية. وأخيراً، أسهمت كافة مؤشرات النمو الاقتصادي خلال سلطة حزب "العدالة والتنمية" إلى تقليل الفجوة بين نسبة أعلى دخل (20%) من المجتمع التركي وبين أدنى دخل (20%) من المجتمع لتصبح (7.1%) عام 2009، بعد أن كانت (22%) نهاية عام 2001، وذلك نتيجة التوزيع الأمثل لموارد الدولة، والعمل على تكافؤ الفرص، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث جذبت الحكومة خلال الاعوام (2002-2009) حوالي (50) مليار دولار، مقارنة مع (20) مليار دولار ما بين الأعوام (1980-2002) مما أسهم بمجمله في زيادة فرص العمل وزيادة دخل الفرد[45].

II. حزب "العدالة والتنمية" والمسألة الكردية:

شهدت المسألة الكردية في تركيا تطورات ملموسة في ظل نفوذ الحزب الحاكم منذ تسلم سلطاته عام 2002. حيث قام قياديو الحزب بإجراءات يصفها البعض بأنها إيجابية مقارنة مع ما كانت عليه، وفي المقابل توصف من قبل آخرين ـ خاصة من الأكراد والمراقبين لمسائل تركيا الداخلية ـ بأنها ما زالت دون المستوى المطلوب الذي توقعه الأكراد والمنظمات الحقوقية من سياسة ونهج الحزب. وبغية التعرف على واقع الإجراءات والسياسات التي اتبعها حزب "العدالة والتنمية"، وبالرجوع إلى منهج تحليل المضمون ومدرسة المؤشرات المتعلقة بتحليل مبادئ الحزب وسياساته العامة المعلنة، وبما ورد في جدول (1-2) سالف الذكر، سوف يتم تشخيص نهج حزب "العدالة والتنمية" على ضوء ما يلي:

1. الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد.
2. مؤشرات عدم الرضا المجتمعي من قبل الأكراد تجاه سياسة ونهج حكومة حزب "العدالة والتنمية".
3. استعراض أبرز التقارير الدولية المتعلقة بتوضيح واقع حال الأكراد في ظل سلطة الحزب الحاكم.
4. تبيان اهم العوامل التي ما زالت مؤثرة على سياسة حزب "العدالة والتنمية" المتعلقة بالمسألة الكردية.
5. تقييم عام لسياسة ونهج الحزب الحاكم تجاه المسألة الكردية.

أولاً: الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد.

هناك العديد من الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد، حيث يتمثل أبرزها بما يلي: [46]

أ- تحديث الحياة السياسية في كافة أنحاء تركيا من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون، وذلك عن طريق الانفتاح, والسعي العمل بنهج المشاركة الجماعية والانفتاح, وفتح قنوات الحوار برفع سقف الحريات، وتقديم الخدمات وتنمية المناطق في كافة أرجاء البلاد.

ب- القيام بالعديد من الزيارات الميدانية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى الولايات التي يقطنها الأكراد، مثل كل من ولاية (وان، سيرت، شرناخ، دياريكر).

ج- إطلاق سراح البرلمانية الكردية (ليلى زانا) وثلاثة من زملائها.

د- تنمية مناطق الأكراد اقتصاديا، وخلق فرص تنموية خاصة في المناطق الاكثر فقراً وبطالة، وتحسين الخدمات ومنح القروض للأفراد بما يسهم في تنمية أوضاعهم المادية.

ه- إنهاء عزلة زعيم حزب العمال الكردستاني (عبدالله اوجلان)، حيث تم نقل خمسة معتقلين لملازمة (أوجلان) في سجن جزيرة (إيمري) الذي يخضع لإجراءات أمنية مشددة منذ عام 1999. كما تم السماح بعودة (34) عنصراً من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا، وذلك عبر بوابة (خابور) الحدودية مع العراق، مما دفع بمسؤول العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني (احمد دنيس) القول بأن حزبه بات مؤمناً بان حل القضية الكردية في تركيا لن يتم عبر استخدام القوة.

و- إعلان وزير الداخلية (بشير اتالاي) في حكومة حزب "العدالة والتنمية" عن (مبادرة الانفتاح الديمقراطي) من أجل الوصول إلى الوحدة الوطنية والأخوة، والتي تتضمن تعديلات قانونية وتنفيذية لإنهاء القيود المفروضة على استخدام اللغة الكردية، وإنشاء لجنة لمكافحة التمييز،

واستعادة أسماء القرى الكردية السابقة، وإنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع شكاوي التعذيب المقدمة ضد قوات الأمن، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات السياسية لجميع المواطنين.

ز- السماح للسياسيين الأكراد التحدث بلغتهم في الحملات الانتخابية، بعد أن كان يقدم السياسيون الأكراد سابقا للمحاكمة بتهمة التحدث بالكردية في الأماكن العامة.

ثانياً: مؤشرات الرضا وعدم الرضا المجتمعي من قبل الأكراد تجاه سياسة ونهج حكومة حزب "العدالة والتنمية".

I. مؤشرات الرضا:

أ- إشادة رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي (أحمد تورك) بمواقف الحكومة، معتبراً أن سياسة الانفتاح التي يقودها (اوردغان) ستؤدي إلى الاعتراف بالهوية الكردية التي لن تكون ذات خطر، أو تؤدي إلى انقسام عن الهوية التركية الواحدة. وعزى ذلك، بانه منذ بدء العصيان الكردي عام 1985 م تناوب (10) رؤساء أركان للجيش في ظل (10) حكومات، و(15) قائداً للقوات البرية، كان موقف حكومة حزب "العدالة والتنمية" مغايراً كونهم عبروا عن أن منع استخدام اللغة الكردية، والتضييق على الأكراد كان خاطئاً، وأن الأسلوب الأمثل هو الحوار وليس بالتهديد والتعذيب والقوة.[47]

ب- كما تبين مؤشر الرضا الكردي من معدل الأصوات التي حصل عليها حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات التشريعية عام 2007. حيث حصل الحزب على ما نسبته (54%) من مجموع الأصوات في المناطق ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق تركيا، مقابل ما نسبته (24%) حصل عليها الحزب (المجتمعي الديمقراطي) المؤيد للأكراد[48]. مما يعني أن تصويت الأكراد (الأتراك) كان إيجابيا بالنسبة لحزب "العدالة والتنمية"، واسند المحللون ذلك كتعبير بالامتنان للتطورات الاقتصادية المجتمعية التي قامت بها حكومة حزب "العدالة والتنمية" في مناطق الاكراد.

ج- وجود تراجع ملموس عن رغبة الأكراد في الانفصال عن الدولة التركية. حيث في عام 2007، أجريت دراسة قامت بها منظمة "مترول" التركية، وذلك في أعقاب مواجهة العنف التي شنها حزب العمال الكردستاني في تشرين أول / 2007، خلصت إلى نتائج هامة كان أبرزها:[49]

- ان هناك (1%) فقط من المستطلعة آراؤهم، عبروا عن رغبتهم ترك الحكومة في المساعدة في إقامة دولة كردية مستقلة. وهذا تراجع واضح جداً مقارنة بدراسة مماثلة قامت بها المنظمة ـ سالفة الذكر ـ عام 1996، وكانت النسبة آنذاك (43%)[50]. - اعتبر المستجوبون في الدراسة أن أولوياتهم الرئيسية هي في حل مشاكل الفقر والبطالة، والحاجة إلى مؤسسات تعليمية، وإقامة مشاريع استثمارية، لأنها هي المصادر الرئيسة لخلق حالة

الاستقرار في منطقة الأكراد، وبالتالي فإن مشاكلهم غير متعلقة بمفهوم التفرقة العنصرية، بل باتت قضية أقلية تطالب بتحسين أوضاعهم في شتى مجالات الحياة.

II. مؤشرات عدم الرضا:

يرى العديد من المراقبين للوضع الداخلي التركي، بأن القرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة حزب "العدالة والتنمية" والمتعلقة بالمسألة الكردية ما زالت ضعيفة، وأنها محدودة كونها لا تعبر عن خطوات التغيير الواقعي تجاه مطالب المجتمع الكردي، وأن ما يدلك على ذلك ما يلي:

أ- الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة من قبل الأكراد جراء السياسات الحكومية، والتي تأخذ مظاهر إحراق المباني والحافلات، وإلقاء الحجارة على الشرطة، مثل ما حدث في ديار بكر في شهر حزيران عام 2006، ومدينة (شهد نيلي / محافظة هكاري) في تشرين ثاني عام 2007.

ب- مؤشر معدل البطالة في المدن الكردية ما زال مرتفعا، ويتراوح بين (16% ـ 18%) وهو أعلى من معدل المدن التركية غير الكردية الذي يتراوح بين (8%ـ 10.5%)[51].

ج- مؤشر معدل الأمية في المناطق الكردية يصل إلى نحو (35%)، علماً أن المعدل في المناطق التركية الأخرى يتراوح بين (6% ـ 11%).[52]

د- أن نسبة الاستثمارات ما زالت أقل بكثير من الوعود التي وعدت الحكومة في تسهيل زيادتها، حيث إنه ما يزال يوجد كذلك أحجام من قبل كبار رجال الأعمال الأكراد عن الاستثمار في محافظاتهم وتفضيلهم المدن الكبرى غير الكردية، كأسطنبول ومحافظات غرب تركيا، بسبب الأمان والاستقرار الذي تتمتع به تلك المناطق مقارنة بمناطق الأكراد.

ه- إحساس الأكراد ونظرتهم المغايرة لوضعهم في تركيا مقارنة بوضع الأكراد في العراق. حيث إن الأكراد في العراق يتمتعون بالحكم الذاتي، وضمن مسيرة ترسيخ مفهوم الفيدرالية الرسمي، وأصبح رئيس العراق كذلك من الأكراد، وإن الوصول لذلك الوضع يستوجب العمل والتضحيات وليس ملازمة سياسة الحكومة التركية، التي لن تؤدي مسيرتها إلى تحقيق التطلعات الكردية تلك.

و- ظهور جديد لبلورة نظرية (اوجلان) الشهيرة، عن الكونفدرالية الكردية العابرة للحدود التركية ـ السورية ـ العراقية ـ الايرانية، والتي يتضمن فحواها بأن يبقى الأكراد في الدول الموجودين فيها، على أن يكون بين مكوناتهم في الدول الأربعة المذكورة وحدة يعبر عنها باتجاه كونفدرالي، وبرلمانات وإدارات محلية، ونظام اجتماعي واقتصادي وثقافي (اشتراكي) وقوات للدفاع عن النفس في مناطقهم، واقتصاد مستقل، وإعلام منفصل في إطار كونفدرالية. وكان قد عبر عن هذا التوجه من خلال ما تم طرحه في مؤتمر المجتمع

الديمقراطي الذي عقد في(ديار بكر) عام 2007، والذي شاركت فيه العديد من منظمات المجتمع المدني، والنقابات ورجال الأعمال والفنانين والمفكرين والأدباء. وانتهى المؤتمر إلى خلاصة مفادها، بأن حل المسألة الكردية تعتمد عليها مجمل أزمات الشرق الاوسط، وأن مطالب الأكراد بالحكم الذاتي لابد أن تعتمد على الحوار وليس العنف من قبل حكومات الدول التي يعيشون فيها. وكان موقف حكومة حزب "العدالة والتنمية" بأن هذه الخطة تعني الانفصال على حساب الديمقراطية، حيث عارضت الحكومة ذلك بالإضافة إلى أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب "الشعب الجمهوري"[53].

ثالثاً: التقارير الدولية وواقع الأكراد في ظل حزب "العدالة والتنمية":

حيث تستعرض الدراسة التالية أبرز ما صدر عن منظة حقوق الإنسان الأمريكية (Human Rights Watch) عام 2009، والتقرير السنوي لجمعية حقوق الانسان التركية (IHD) لنفس العام المذكور.

I. منظمة (HRsW)[54]

يذهب التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان الأمريكية عام 2009، والذي جاء تحت عنوان "التظاهر جريمة إرهابية؟" إلى أن الحكومة التركية ما زالت تستخدم القوانين التي تستند على مكافحة الإرهاب في مقاضاة مئات المتظاهرين الأكراد وذلك من خلال مراجعة (50) قضية. وصف التقرير (26) حالة لأفراد تحت مقاضاتهم بتهمة الإرهاب، رغم أنهم لم يلجأوا لأي شكل من أشكال العنف، ولم تزد أفعالهم عن المشاركة في احتجاجات تراها الحكومة أنها بمثابة تعاطف مع حزب (العمال الكردستاني) المسلح والمحظور في تركيا، علماً أن كل من تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يعتبرون الحزب منظمة إرهابية كونه يشن حرب عصابات مسلحة على تركيا.

- وجود مئات المتظاهرين الأكراد وراء القضبان في انتظار نتائج محاكمتهم، أو نتائج الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم.
- منذ عام 2005، قضت المحاكم التركية بأن بمجرد التواجد في مظاهرة شجع حزب (العمال الكردستاني) الأكراد على حضورها، هو عمل يرقى للتحرك بهدف مواجهة الفوضى والانقسام الداخلي.
- هناك أحكام بالسجن كثيرة بمنطقة سيرت وفي ديار بكر لمؤيدي (أوجلان) تراوحت بين (4-7) سنوات.

II. تقرير جمعية حقوق الانسان التركية (IHD) عام 2009:[55]

- انخفاض في جرائم القتل التي صدرت ضد مجهول، وفي عدد الضحايا وجرائم التعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق، وفي عدد ممن قتلوا خلال اشتباكات بين الجيش التركي ومقاتلين أكراد.
- ما زالت الشرطة تمارس التعذيب وتتعاطى بشكل وحشي مع المتظاهرين والناشطين السياسيين الأكراد.
- منذ عام 2002 ولغاية عام 2009، تم رفع دعاوي حظر بحق (232) جمعية ورابطة ثقافية وحزب سياسي، فعلى سبيل المثال،تم عام 2009 مداهمة (227) جمعية ومكتباً ومركزاً، منها (143) تعود لأحزاب، و(51) جمعية، و(14) نقابة، و(7) وسائط وحافلات تابعة للأحزاب، و(5) مراكز ثقافية، و(8) مباني تعود لبلديات، وتم سحب (10) صحف من الأسواق (27) مرة، وتم سحب (7) مجلات (15) مرة، ووقف بث قناة تلفزيونية مرتين، وسحب (11) كتاباً من الاسواق. وبشكل عام ما زال الوضع بالنسبة للحريات الثقافية وحرية التعبير مؤثر على مستوى التغير الإيجابي في نهج حكومة حزب "العدالة والتنمية" علما بأن الوضع أفضل مما كان عليه قبل عام 2002.

رابعاً: العوامل التي ما زالت مؤثرة في سياسة حزب "العدالة والتنمية" المتعلقة بالمسألة الكردية:

هناك العديد من العوامل التي ما زالت مؤثرة في سياسة حزب "العدالة والتنمية" الخاصة بالقضية الكردية تتمثل بما يلي[56]:

1) الإطار السياسي الذي تأسس عليه الحزب إضافة إلى برنامجه السياسي العام المعلن. حيث يركز على مبدأ المشاركة السياسية والتعددية واحترام الحقوق المدنية لكافة الشرائح المجتمعية التركية. وفي المسألة الكردية يركز حزب "العدالة والتنمية" على مسألة الإصلاح السياسي من خلال إعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات الطائفية التي تؤدي في النهاية إلى خلق معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة لكافة الأتراك. ومن الجدير بالذكر، بأن هذا الإطار يرتب على الحزب الأخذ بنهج الحوار واحترام عدالة التعامل بالنهج السلمي في تحقيق الأمن والاستقرار بدلاً من استخدام سياسة القمع والأدوات القتالية المتعددة بما فيها القوة العسكرية، والتي طالما كان التوتر واضحاً بين القيادات السياسية الكردية ومنظماتها ومسؤولي الدولة ومؤسساتها منذ عقود من مجيء قيادة حزب "العدالة والتنمية" للبلاد.

2) تطور الأحداث الإقليمية وظهور حكومة كردية في العراق. فقد أدت تطورات الأحداث في دولة الجوار التركي (العراق)، والتي كان من مخرجاتها ظهور حكومة إقليمية كردية داخل

العراق، إلى زيادة إبراز المسألة الكردية التركية وفي إعطائها أبعادا جديدة، ولم يعد بالإمكان مواصلة السياسة الأمنية التقليدية للدولة في تركيا، والتي لا تخرج عن نفي المسألة الكردية أو حصرها في نطاق أمني داخلي ضيق، وغدت النتيجة تتلخص في تزايد التناقض الحاصل بين التوجهات السياسية للجماعات العراقية داخل تركيا واتساع إشعاع المسألة الكردية سواء داخل او خارج تركيا.

3) يرتبط هذا العامل بالعاملين سالفي الذكر، ويرتبط بتأثير الإطار المتعلق بخيار الحل السياسي أمام حزب "العدالة والتنمية" للمسألة الكردية، وأن جدية التعاطي في احتواء التداعيات الاقليمية والدولية لابد أن ينطلق من مرتكز الحفاظ على السلم الاجتماعي ومتطلبات الأخذ بالتعددية القومية داخل تركيا، ومما قد يترتب عليه، انتقادات قوية من قبل الأطراف التي تدعو إلى الحفاظ على قواعد الدستور التي تؤكد على قومية واحدة لتركيا، ويحتم على نهج حزب "العدالة والتنمية" بأن لا يخرج بسياسته عن الحفاظ على الوضع التقليدي القائم تجاه الأكراد، بدلاً من إعطاء العمل السياسي حيزاً أوسع في الحوار بعيداً عن تأثير المؤسسة العسكرية التي طالما تفرض نفوذها في التصدي لأية قوى داخلية تتعدى على وحدة القومية التركية.

4) كسب تأييد الناخب الكردي. وهذا العامل مؤثر في نهج قياديي حزب "العدالة والتنمية" كون الأكراد يشكلون حوالي (12.5%) من مجموع السكان، مما يحتم الاستمرارية في المحافظة على كسب التأييد المجتمعي لسلطة حزب "العدالة والتنمية" للبلاد، والذي تسعى قيادته باستمرار على الدعم القوي من الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، خاصة وأن كافة الأحزاب السياسية الأخرى بقي تأييدها ضيقاً ومحصوراً في بعض المناطق والجماعات، وليس شاملاً لجميع دوائر أنحاء البلاد كما هو الحال بالنسبة لوضع حزب "العدالة والتنمية". ومما يؤكد ذلك نتائج الانتخابات التشريعية في تموز عام 2007، حيث رفع الحزب تأييده من قبل الأكراد بنسبة (53%) مقابل نسبة (25%) عام 2002، وحصيله تأييد واضحه في منطقة (جنوب شرق الاناضول) ذات الأغلبية الكردية وبنسبة تأييد(47%) مقابل (28%) في الانتخابات التشريعية للعامين المذكورين على التوالي[57].

5) إن سياسة حزب "العدالة والتنمية" التي تستند على الأخذ بالعملية السلمية لحل المسألة الكردية، تكمن كذلك في دوافع المحاولة الجادة للانضمام لعضوية الاتحاد الاوروبي، حيث تقف المسألة الكردية عائقاً في تحقيق ذلك، ويرجع ذلك لوجود سببين رئيسيين:

أ- إن تركيا بعدم منح حقوق سياسية وثقافية للأكراد، تكون مخالفة للمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي أحد الشروط الواجب توافرها في أي دولة تسعى الانضمام للاتحاد.

ب- وجود لوبي ضخم في الدول الأوروبية من منظمات حقوق الإنسان والخاصة بحقوق الأقليات، ومن الأقليات الكردية التي تعيش في دول أوروبية، خاصة في كل من النمسا وفرنسا وألمانيا، وهذا اللوبي لطالما يضغط بأساليب مختلفة للحيلولة دون انضمام تركيا بسبب تداعيات المسألة الكردية.

خامساً: تقييم عام لسياسة حزب "العدالة والتنمية" تجاه المسألة الكردية:

على ضوء المفردات الواردة في جدول (1-2) سالف البيان، والمتعلقة بدراسة الحالة الكردية استناداً لبرنامج حزب "العدالة والتنمية" ومحتوى السياسات الرئيسية النظرية، وما تم تشخيصه من عناصر متعلقة بمؤشرات ومنهجية الإصلاح اللازمة، والتي تم استعراض جوانبها مسبقاً، نلاحظ أن محددات العلاقة بين التعامل مع الحالة الكردية بما يخدم مسيرة الإصلاح، نلاحظ وجود جوانب التغير الإيجابي في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" منذ عام 2002 (أي بعد مرور سبع سنوات) على تسلمه السلطة، وذلك اختلافاً عما كان عليه حال الأكراد في عهد الحكومات التركية السابقة، على الرغم من أن هذه المحددات ما زالت مؤثرة على نهج الإصلاح الذي ينشده الأكراد انفسهم، كاحكام الدستور التي تستند عليها المحاكم والتي تؤكد على قومية الدولية الواحدة، ومواجهة كافة التيارات الانفصالية، والسماح المعهود لتدخل المؤسسة العسكرية في حماية العلمانية ووحدة الدولة. وبشكل عام يمكن تقييم سياسة حزب "العدالة والتنمية" تجاه المسألة الكردية على ضوء ما تم استعراضه في الدراسة التشخيصية لمنهجية الإصلاح بما قامت به الحكومة من إجراءات، ووجهات النظر المجتمعية المعبرة عن الرضا/ وعدم الرضا الكردي على ضوء تلك الإجراءات، إضافة إلى التقارير الدولية الواردة، والعوامل التي ما زالت مؤثرة على سياسة الحكومة والمتعلقة بالمسألة الكردية، يخلص الباحث إلى حصر ووصف منهجية الحكومة بما هو مبين في الجدول (1-4) الذي يوضح واقع مؤشرات الإصلاح خلال سلطة الحزب الحاكم مقارنة مع الإجراءات التي اتبعتها الحكومات التركية ما قبل عام 2002.

الجدول (1-4): مؤشرات الإصلاح المتعلقة بالمسألة الكردية مقارنة بين إجراءات حزب "العدالة والتنمية" ووضع الاكراد قبل عام 2002.*

مؤشرات الإصلاح	خلال سلطة حزب "العدالة والتنمية" 2002-2009	الحكومات التركية السابقة (قبل 2002).
. احترام الخصوصية الثقافية	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. حرية التعبير	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. تحسين الخدمات	متغيرة (نسبياً)	ثابتة (نسبيا)
. حق الأقلية الكردية في تقرير المصير (الحكم الذاتي، الانفصال).	ثابته (سلبياً)	ثابتة (سلبياً)
. العلاقة مع حزب العمال الكردستاني	ثابتة (سلبياً)	ثابتة (سلبياً)
. الرضى المجتمعي تجاه الحكومة	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. الاضطرابات والمظاهرات	اقل (متغيرة إيجابياً)	اعلى (سلبياً)
. نسبة المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات التشريعية.	اعلى (لصالح الحزب الحاكم)	اقل (لصالح حزب الشعب الكردي)

ملاحظة: البيانات الوارده في الجدول أعلاه من عمل الباحث وتم تصميمها بما يخدم أهداف الدراسة واستنادا على ماود من بيانات في جدول (1-2)

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (1-4)، نلاحظ أن مجمل مؤشرات الإصلاح المرتبطة بمنهجية سياسة الحزب الحاكم (متغيرة إيجابياً) وذلك لصالح مطالب الأكراد، باستثناء حق الأكراد في تقرير المصير (الحكم الذاتي، الانفصال) بالإضافة إلى العلاقة مع حزب (العمال الكردستاني). ويمكن تفسير ذلك بأن المحددات الدستورية والتي تقضي بعدم السماح للأقليات بالخروج عن الدولة التركية، سواء بالانفصال أو الحكم الذاتي، واستخدام الوسائل اللازمة لمواجهة التيارات الانفصالية، وإمكانية تدخل المؤسسة العسكرية للحفاظ على وحدة الدولة التركية، بقي ضمن محددات النهج السياسي لحكومة حزب "العدالة والتنمية" منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى نهاية الحدود الزمنية للدراسة عام 2009، وبهذا بقيت سياسة الحزب في المؤشرين الواردين متشابهة تماماً مع الحكومات التركية السابقة.

أما فيما يتعلق باحترام الخصوصية الثقافية وحرية التعبير، فنجد أنها باتت أفضل مما كانت عليه لصالح الأكراد في تركيا، وذلك نظراً لما تم ذكره في الجزئية المتعلقة بالإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد، والواردة في مبادرة "الانفتاح الديمقراطي" من أجل الوصول إلى الوحدة الوطنية والأخوة، والتي تضمنت تعديلات قانونية وتنفيذية لإنهاء القيود المفروضة على الأكراد، مثل استخدام اللغة الكردية، استعادة أسماء القرى الكردية السابقة، السماح للسياسيين الأكراد التحدث بلغتهم في الحملات الانتخابية، والتحدث باللغة الكردية في الأماكن العامة.

وفيما يتعلق بالخدمات نلاحظ أن مؤشر الإصلاح متغير نسبياً مقارنة عما كانت عليه في عهد الحكومات السابقة، وتعتبر الوسيلة الأمثل التي ينتهجها الحزب الحاكم للوصول إلى التوافق المجتمعي الكردي، حيث إن تغليب منطق النهج الاقتصادي وتقديم الخدمات على ضوء التوزيع العادل للموارد واللامركزية الإدارية، يبقى محدداً أساسياً في استقرار الأكراد واحتوائهم ضمن الدولة الواحدة، وكسب تأييدهم في الانتخابات التشريعية المقبلة ـ وذلك في المرحلة الراهنة ـ كون مؤشرات الرضى المجتمعي تجاه الحكومة والتي تم تبيانها في الجزئية المتعلقة بذلك، بينت وجود فئة كبيرة من الأكراد تريد العدالة في ممارسة الحكومة إجراءاتها مع كافة أفراد الدولة التركية الواحدة، وأن مطالب الحكم الذاتي والانفصال قد تتلاشى عند تقديم الحكومة التسهيلات والإجراءات اللازمة للتوزيع العادل للموارد والخدمات في كافة المناطق، وأن لا يكون هناك تفاوتٌ في الإصلاح والتحديث التنموي بين المناطق الكردية وباقي مناطق الدولة التركية.

أما بالنسبة لمعدل الاضطرابات والمظاهرات فقد بين تقرير (HRsW) والتقرير السنوي لجمعية حقوق الانسان التركية (IHD) لعام 2009، أن مظاهر الاضطرابات والمظاهرات ما زالت موجودة، إلا أنها باتت أقل خلال السنوات السبع منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" الحكم عام 2002، على الرغم من أن الإجراءات الحكومية ما زالت متشابهة إلى حد معين مقارنة بالحكومات السابقة.

واخيراً، نلاحظ أن مؤشر الرضى المجتمعي تجاه الحكومة والمتعلق بنسبة المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات التشريعية هو من أقوى المؤشرات التي تعبر عن تأييد الاكراد لسلطة حزب "العدالة والتنمية" وذلك بناءً على نسب التصويت لصالح الحزب مقارنة مع أحزاب الدولة الاخرى، وبنسبة وصلت إلى (53%) مقارنة مع ما نسبته (28%) و(47%) لحزب "السلام والديمقراطية" والذي مايزال الحزب الكردي الشرعي الوحيد في تركيا[58].

الخاتمة:

بعد استعراض المباحث والمطالب ذات العلاقة بمناقشة موضوع الدراسة، والتي ارتبطت بمجملها مع أهداف المشكلة البحثية، وما استندت عليه كل من فرضية الدراسة وتساؤلاتها والتي تم استعراضها ضمن الإطار العام، يخلص الباحث إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية المتعقة بدراسة سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية" منذ تسلمه الحكم عام 2002 وحتى عام 2009 ,ويتمثل أبرزها بالتالي:-

اولا: أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" وبين قدرته على تحقيق مستوى واضح من متطلبات الإصلاح والتحديث الداخلية التي يتطلع اليها معظم افراد الشعب التركي خاصة في مجال التنمية الاقتصادية.

ثانيا: استطاع حزب "العدالة والتنمية" الوصول للسلطة في تركيا عن طريق كسب التأييد المجتمعي وفوزه في الانتخابات التشريعية عام 2002، حيث دعم ذلك وجود ثقة مسبقة بأداء قيادات الحزب عملياً في الإدارات المحلية التي كانوا يشغلونها قبل تشكيلهم للحزب عام 2001 وخوضهم الانتخابات البرلمانية. كما تعزز التأييد الجماهيري للحزب نتيجة الخطوات الإجرائية التي اتبعها منذ تسلمه إدارة البلاد عامة وأدت إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق معدلات من النمو بشكل متسارع، وإصدار قوانين تشريعية أتاحت للسلطة الحاكمة المساءلة والرقابة وتشكيل لجان برلمانية متخصصة في مشاركة الحكومة في التفتيش والمحاسبة، مما عزز دور الأجهزة الرسمية في الإشراف المباشر وغير المباشر على أداء المؤسسات، وأهلها بالتالي لتكون جاذبة للاستثمارات الخارجية التي أسهمت في زيادة الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى نحو (900) مليار دولار مع نهاية عام 2009، بعد أن كان حوالي (180) مليار دولار عام 2001. وهذا بمجمله أدى إلى خفض نسبة التضخم لتصل إلى (8.2%)، والبطالة إلى (10.3%) بعد أن كانت النسبة (10.5%)، (12.8%) على التوالي عام 2001.

ثالثا: هناك العديد من القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وتبقى ذات تأثير ملموس عند اتخاذ القرار من قبل السلطة التنفيذية. حيث تعتبر المؤسسة العسكرية في مقدمة هذه القوى، فمنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923 يعتبر الجيش هو "الوصي الأكبر" على احترام قواعد علمانية الدولة، والتي أكدها دستور البلاد المعمول به حالياً والصادر عام 1982، إلى جانب أن الجيش يستمد قوته من رغبة خارجية دولية للإبقاء على هوية الدولة العلمانية، ومن دعم أصحاب رؤوس الأموال والإعلام الذين لهم ترابطات فكرية مع الأوروبيين والغربيين وإسرائيل. لذلك تسعى السلطة الحاكمة في تركيا نحو الحد من تدخل

المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، والعمل على تحديد دورها وإخضاعها كليا للسلطة التنفيذية في ظل رغبة مجتمعية وأخرى دولية كالاتحاد الاوروبي على سبيل المثال لا الحصر.

رابعا: تبقى مشكلة الأقليات والطوائف وفي مقدمتها الأكراد؛ من الأولويات التي يسعى حزب "العدالة والتنمية" المحافظة على اندماجها فعلياً ضمن مفهوم قومية تركيا الواحدة. لذا تسعى السلطة التنفيذية إلى توفير وسائل الاستقرار والاندماج الحقيقي عن طريق تشريع إصلاحات قانونية وحقوقية، وتوزيع الموارد بطريقة تكفل التطوير والتنمية وذلك عن طريق تكافؤ الفرص لكافة أفراد الدولة ومما يحقق مفهوم العدالة والمساواة للجميع بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الطائفي. إلا أن سياسة الحزب الحاكم تجاه المسألة الكردية تستند على الأخذ بالعملية السلمية، والأخذ بممارسة تغليب منطق احترام الخصوصية الثقافية والتنمية الاقتصادية والخدماتية للمناطق التي يقطنها الأكراد، بالإضافة إلى اتباع نهج الإصلاح الديمقراطي في الحوار مع الأكراد، وذلك لضمان استمرارية تعزيز الموقف على الساحة السياسية الداخلية، بما يكفل إيجاد رؤية الحرص من قبل السلطة الحاكمة على رغبة التغيير في حدود تعددية عرقية تضمن الانخراط بالتالي بالوحدة القومية الواحدة، وإطار ممارسة سياسية وتثقيفية مفادها أن مستقبل كافة الأفراد والجماعات داخل تركيا يحكمه المصير الواحد، وأن التطلعات والأهداف تتحقق في دولة القانون والديمقراطية، وفي وحدة مفهوم المواطنة للوطن الواحد لكافة الأتراك.

لذلك خلصت الدراسة إلى أن مطالب الأكراد المتعلقة بالانفصال أو الحكم الذاتي، والعلاقة مع حزب (العمل الكردستاني) تبقى ضمن المحددات التي يؤمن حزب "العدالة والتنمية" في الحفاظ على تقليدية النهج، وذلك باحترام القواعد الدستورية وعدم تدخل المؤسسة العسكرية التي تحرص على قومية الدولة الواحدة وعدم انفصال الأقلية الكردية عن الدولة التركية.

Turkey's Domestic Policy in Light of the Ruling Party Justice and Development (2002-2009) Economic Development and the Kurdish Question: Cases of Study

Mohammad Mogdad, *Bayt Al-Hekmah (House of Wisdom), Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

The study discusses Turkey's domestic policy under the regime of the ruling party "Justice and Development" since it took power in 2002 until the year 2009, in which the Turkish Republic witnessed internal changes directly related to the reform and modernization focused on aspects economic, social and political aspects and a thoughtful approach, possess therefore the support of community and a clear and strong interest by specialists and those interested in the study of political systems.

The study is based on a basic premise that "there is a correlation between the political approach of the Justice and Development party in Turkey and between the interests of the state especially with regard to issues of reform and modernization and societal stability. To illustrate this , the study discussed the role of the ruling party in the area of economic development and the Kurdish question (as a case study), as both are being considered the priorities of the discussion and research in Turkey's domestic issues and in identifying the methodology of the political system to deal with the requirements of each. The study used both the function-based approach, systems analysis and content analysis approaches in order to clarify the elements relevant to the study.

Finally, the study concluded several conclusions among the most important are that there are many major players in Turkish political life, which have an impact on decision maker in the Turkish government, such as the military and the respect for constitutional rules of a secular state, and the preservation of one nationalism in Turkey, though it made many of the Positive aspects related to economic development, and in some of the issues related to the Kurdish question since the ruling party Justice and Development took power in 2002.

Keywords: Justice and Development Party, Turkey's Domestic Policy, Reform and Modernization, Economic Development, The Kurds.

قدم البحث للنشر في 2010/7/26 **وقبل في 2011/3/23**

الهوامش:

1- إبراش، إبراهيم. "المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية". دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009. ص ص 93-94.

2- Holt, Robert. Richardson, John. The Methodology of Comparative Research. The Free Press. New York, 1970. pp 78-81.

3- سالم، ناديا. "إشكاليات أستخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية".مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت،1983،ص44.

4- أوزي، أحمد. "تحليل المضمون ومنهجية البحث". الشركة المغربية للطباعة، الرباط، 1993، ص13.

5- حسين، سمير. "تحليل المضمون".عالم الكتب،القاهرة،1983،ص21.

6- عبد المعطي، محمد (محرر). "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج". مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.

7- عبد المعطي، محمد (محرر). المرجع السابق، ص 137.

8- بوداتو، إدريس. "إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد". مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005.

9- العلاف، إبراهيم. "نحن وتركيا: دراسات وبحوث". الحوار المتمدن، العدد (2683)، 2009.

10- Kramer, Heinz. 'A changing Turkey: The Challenge to Europe and the United State'. Brookings Institution Press. 2007. pp 265.

11- Findlay,Carter. 'The Turks in World History'. Oxford University Press, 2005. pp 300-301.

12- Ibid.p.301.

13- العلاف، إبراهيم. مرجع سابق، ص88.

14- عليق، بثينة. "حزب العدالة والتنمية: وخلطة النجاح التركية". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (97)، السنة التاسعة، كانون ثاني، 2010. ص51

15- نفس المرجع، ص53.

16- Esmer, Yilmaz. Sayuri, Sabri.'Politics, Parties, and Election, In Turkey'. Lynne Rienner Publ:Shers, 2002. pp 237-238.

17- Ibid. p.238.

18- Gulalp, H."Using Islam As Political Ideology: Turkey in Historical Perspective'. Cultural Dynamics, vol.14. No (12), 2002. pp 21-39.

19- Carkoglu. A. 'The Turkish Party System in Transition: Party Performance and Agenda Change'. Polotical Studies, Xlvi, 1998. pp 554- 571.

20- محفوظ، عقيل سعيد. "جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009. ص33.

21- نوفل، ميشال. "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية". الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.ص43.

22- سليمان،محمد. "تجربة حزب العدالة والتنمية التركي".مجلة العصر،العدد(97)، 2004/6/18. ص23.

23- عودة، طه. "أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا". المسلم نت، www. Almoslim.net.

24- نفس المرجع, 77.

25- محفوظ، عقيل سعيد. مرجع سابق، ص34.

26- عودة، طه. مرجع سابق. ص44.

27- سليمان، محمد. مرجع سابق، ص25.

28- النعيمي، لقمان. "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام". مركز الامارات للدراسات والبحوث،2007. ص22.

29- نوفل,ميشال.مرجع سابق, ص73.

30- Fuller, Graham. 'The New Turkish Republic'. [VS]P Press Book, Washington D, 2007.pp 59- 67.

31- العبدلي، ساجد."نجاح حزب العدالة والتنمية: هل هو نجاح للإسلاميين" جريدة الجريدة، العدد (84)، 2007/9/6. ص13.

32- جابر، حبيب جابر. "تركيا: لماذا نجح حزب العدالة والتنمية؟". جريدة الشرق الاوسط، العدد (10470)،29/حزيران /2007. ص17.

33- أوزتورك، إبراهيم. "الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى". الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009. ص 49.

34- عبد العاطي، محمد (محرر). مرجع سابق, ص ص 53-55.

35- جابر،حبيب جابر.مرجع سابق،ص33.

36- أوزتورك، إبراهيم. مرجع سابق، ص55.

37- النعيمي، إبراهيم. "العدالة والتنمية الاسلامي ينقذ الاقتصاد التركي العلماني". جريدة الحوار الالكترونية، 2009/10/28.

38- أوزتورك، إبراهيم. مرجع سابق ص50.

39- نفس المرجع، ص 51.

40- النعيمي، إبراهيم. "العدالة والتنمية الإسلامي ينقذ الاقتصاد الديني العلماني". جريدة الحوار الإلكترونية، 2009/10/28.

41- انظر: Report on the Transporency International, Berlin, Germaney, 2009

42- العبدلي، ساجد، مرجع سابق، ص15.

43- Pekin, Aliye. Naqvi, Leylac. "Turkey: Current and Future Political Economic, and Security Trends". Foreign Affairs Intitute, Canada, 2007.p38.

44- نور الدين، محمد. "الاتفاق التركي الأرمني: الدوافع والتوقعات". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2009،ص3.

45- النعيمي، إبراهيم. مرجع سابق، ص4.

46- هاشمي، جمال الدين. "نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر 2010، ص13.

47- جابر، حبيب جابر. مرجع سابق، ص17.

48- زكريا، أحمد. "أكراد تركيا بين الاستئصال والتهميش". مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر، 2010، ص43.

49- عبد الجبار، فالح. داوود، هشام. (محرران). "الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا". دار الساقي، ميمون، لبنان، ص93.

50- عبد الجبار، فالح. مرجع سابق، ص112.

51- زكريا، أحمد. مرجع سابق، ص47.

52- Wigley, Arzu. "Basic Education and Capability Development in Turkey". Waxmann, New York, 2008.p51.

53- دلي، خورشيد، "المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد". مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، العدد (104)، 2010، ص7.

54- Bureau of Democracy. " Human Rights, and Labor: Turkey Country Reports on Human Rights Practices". U.S. Department of state, Washington Dc. 2009.

55- أوسلي، هوشنك. "حقوق الإنسان وتجربة حزب العدالة والتنمية". جامعة اسطنبول، تركيا، 2010، ص6. كذلك انظر الموقع الإلكتروني .http://www.welateme.org

56- الطائي، سناء عبد الله. "موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من المسألة الكردية". مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص ص117-123.

57- هاشمي، جمال الدين. "نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية". مسارنيوز، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2010. كذلك انظر الموقع الإلكتروني: www.masarnews.com/masar.

58- كوروغلو، برهان. "قراءة في نتائج الانتخابات التركية 2007". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2007.